الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي البيض

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم علوم اقتصادية

الرقم التسلسلي....

الرمز .....

مذكرة ماستر

الشعبة العلوم الاقتصادية **التخصص اقتصاد نقدي وبنكي**

القطاع الخاص ودوره في التنويع الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

مقدمة من طرف الطالبتين :

- ✓ **داودي الهام**
- ✓ **عيساوي زينب**

تحت إشراف الدكتورة:

- ❖ **سداوي نورة**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د سايح حمزة	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	رئيسا
د. سداوي نورة	أستاذ محاضر ب	المركز الجامعي البيض	مشرفا ومقررا
د. مداني حسيبة	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي البيض	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي البيض

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم علوم اقتصادية

الرقم التسلسلي....

الرمز .....

مذكرة ماستر

الشعبة العلوم الاقتصادية **التخصص اقتصاد نقدي وبنكي**

القطاع الخاص ودوره في التنويع الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

مقدمة من طرف الطالبتين :

- ✓ **داودي الهام**
- ✓ **عيساوي زينب**

تحت إشراف الدكتورة:

- ❖ **سداوي نورة**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د سايح حمزة	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	رئيسا
د.سداوي نورة	أستاذ محاضر ب	المركز الجامعي البيض	مشرفا ومقررا
د.مداني حسيبة	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي البيض	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الاهـــداء

ما أجمل ان يجود المرء بأغلى ما لديه والاجمل ان يهدي الغالي للأغلى.

هي ذي ثمرة جهدي اجنيها اليوم واهديها الى

الوالدين الكريمين حفظهما الله وادام الله نورهما لدربي

الى اخوتي محمد ومراد

الى اخواتي مريم، صليحة، نور الهدى ونعيمة

الى بهجة البيت هند، كريم، ريتاج، لوجين وضياء الدين

الى صديقات المشوار اللاتي تقاسمنا اللحظات

الى كل من كان لهم أثر على حياتي.

إلهام

الاهـــداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى اما بعد:

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا التي تعد ثمرة نجاح بفضله تعالى، مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا لدربي

الى صاحبة الصدر الرحب والقلب المحب التي كانت اما ثانية لي الغالية اختي خيرة

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من اخوة واخوات

الى من أتمنى رؤيتهم في اعلى المراتب رحاب، انفال وفرح، ملاك، ايمن واسراء

الى كل الأصدقاء والزملاء

الى كل من كان لهم أثر على حياتي، والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

زينب

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين محمد عليه أزكى الصلاة والسلام.

نتقدم بجميل الشكر والتقدير للأستاذة "سداوي نورة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وتشجيعاتها العلمية والقيمة، والذي تحملتنا طيلة هذه الفترة فنسأل من الله الكريم رب العرش العظيم أن يحقق لها الريادة في حياتها وأن يوصلها إلى أسمى وأرقى المعالي.

ونشكر كل من قدم لنا المساعدة والدعم لإنجاز هذه المذكرة، وخاصة لأختي "داودي صليحة".

ونشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

قائمة المحتويات

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الفهرس :.....	ا-ا
قائمة الاشكال :.....	ا
قائمة الجداول:.....	ا
قائمة المختصرات والرموز:.....	ا
ملخص الدراسة:.....	ا
المقدمة:.....	أ . ب . ت
الفصل الأول: الايطار النظري للقطاع الخاص والتنويع الاقتصادي	
المبحث الأول: الايطار المفاهيمي للقطاع الخاص:.....	8
المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص اهدافه واهميته:.....	8
المطلب الثاني: العوامل المحفزة لنمو القطاع الخاص:.....	11
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :.....	16

قائمة المحتويات

المبحث الثاني: الايطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي:..... 19

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي اهدافه واهميته:..... 19

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:..... 23

المطلب الثالث: محددات سياسة التنويع الاقتصادي:..... 25

المبحث الثالث: علاقة القطاع الخاص بالتنويع الاقتصادي:..... 27

المطلب الأول: تجارب دولية حول التنويع الاقتصادي:..... 27

المطلب الثاني: تجارب دولية حول القطاع الخاص:..... 30

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي:..... 33

خلاصة الفصل الأول:..... 36

الفصل الثاني: دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي حالة الجزائر 2000 -2020

المبحث الأول: واقع وتطور القطاع الخاص في الجزائر:..... 39

المطلب الأول: الخصخصة ومراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر:..... 39

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للقطاع الخاص في الجزائر:..... 43

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في زيادة التشغيل في الجزائر:..... 46

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله:..... 48

قائمة المحتويات

المطلب الأول: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الناتج الداخلي قطاع الصناعة خارج المحروقات، قطاع الزراعة، قطاع الخدمات، هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات). :..... 48

المطلب الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر 2021/2000 :..... 52

المطلب الثالث: اليات واستراتجيات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر: 53

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي :..... 56

المطلب الأول: امكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي :..... 56

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تعزيز القاعدة الإنتاجية (الصناعة ، الائتمان المحلي والسياحة) :..... 64

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على القطاع الخاص واثره على التنويع الاقتصادي:..... 71

خلاصة الفصل الثاني:..... 75

الخاتمة:..... 77

قائمة المراجع:..... 81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل التعريفي للتنويع الاقتصادي	17
02	توطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني 2000-2018	42
03	الرسم البياني لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB 2000-2020	44
04	تطور الصادرات الجزائرية من مواد غذائية ،مواد خام ،منتجات نصف مصنعة 2000-2020	46
05	مؤشرات تركيز وتنويع الصادرات حسب المنتج السنوي 2000-2020	47
06	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	53
07	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009	54
08	نسبة مساهمة الاقراض المحلي في القطاع الخاص 2000-2020	62
09	عدد السياح الوافدين للجزائر 2000-2020	64
10	الايرادات السياحية 2000-2020	65

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	11
02	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	40
03	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	52
04	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	56
05	مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الصناعي الخام 2009-2020	60
06	عدد السياح الوافدين والايرادات السياحية فالجزائر 2000-2020	63

قائمة المختصرات والرموز

الرمز	المدلول باللغة العربية	الصفحة
Phoskor	منشاة لانتاج الفوسفات بشكل مستعجل	26
SASOL	مؤسسة تحويل الفحم	26
SABAS	مكتب المعايير لجنوب إفريقيا	26
CSIR	مجلس الأبحاث العلمية والصناعية	26
BOT	للبنية التحتية الجديدة	28
BROT	نظام للبنية التحتية العامة	28
I. F. S	الشركة المالية الدولية	35
B.I.R.D	للبنك الدولي للإنشاء والتعمير	35
OSCIP	ديوان التوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة	38
ANDI	وكالة وطنية لتطوير الاستثمار	39
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	39
AND	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	39
CNC	المجلس الوطني للاستثمار	40
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
م ص م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
I.S.M.M.E.E	– قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.	58

الملخص

تهدف الدراسة الى تقييم وتحليل القطاع الخاص ودوره في التنويع الاقتصادي. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاسلوب التحليلي للاحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، وفقا للمنهجية التالية: اولا: الاطار النظري حول القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، ثانيا :دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي –حالة الجزائر 2020/2000-.

توصلت الدراسة الي ضرورة تنويع الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات، حيث يجب الخروج من دائرة الريع وخلق قطاعات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة، وذلك عبر تشجيع الاستثمارات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنويع الاقتصادي، قطاع المحروقات، الريع.

Summary

The study aims to assess and analyze the private sector and its role in economic diversification. In this study, the descriptive and analytical approach was relied upon to cover the various aspects of this topic, according to the following methodology: First: The theoretical framework on the private sector and economic diversification, Second: The role of the private sector in economic diversification the case of Algeria 2000/2020.

The study concluded the need to diversify the Algerian economy, which depends on the hydrocarbon sector, as it must get out of the cycle of rents and create strong economic sectors capable of competition, by encouraging investments outside the hydrocarbons.

Keywords: private sector, economic diversification, fuel sector, rent.

المقدمة

المقدمة

مقدمة:

ان التنمية هي رهان كل البلدان الذي لا يقاس فقط بضرورة توفر الاموال او العنصر البشري المؤهل، انما هي تناسق بين العلاقات المتداخلة اجتماعيا، اقتصاديا بيئيا بشريا وثقافيا بهدف رفع المستوى المعيشي الى مستوى ارقى وفق استراتيجية تشاركية تنموية فاعلة.

شهد القطاع الخاص في الدول الصناعية والنامية اهتماما متزايدا منذ اواخر السبعينات كوسيلة لتحقيق التنمية، وأسلوب لتسريع النمو وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، إضافة الى التنويع الاقتصادي الذي يعتبر قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في الدول العربية؛ كونه يهدف الى التقليل الاعتماد على قطاع واحد دون القطاعات الاخرى، ويعمل على توسيع فرص الاستثمار وتقوية اوجه الترابط في الاقتصاد.

حيث تنبع اهمية التنويع الاقتصادي في الدول العربية من عدة اعتبارات ابرزها الترابط القوي بين التنويع والنمو المستدام طويل الاجل ومستقر، بحيث تعتبر درجة التنويع الاقتصادي احدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول، ومن محركات توفير فرص التوظيف المنتج في القطاع الخاص، هذا الى هذا الي جانب تخفيف العبء على ميزانية الدول لتمويل مشاريع الخدمات العامة، فهو يعد جزءا من الاقتصاد العالمي تعود جذوره الى ظهور الانظمة الرأسمالية في الدول المتقدمة ، الا انه كنظام اقتصادي معتمد في الدول النامية ظهر متأخر نسبيا نتيجة ارتباطه بالظروف السياسية لهذه الدول.

فالقطاع الخاص اليوم يمثل محور عملية التنمية المحلية في بلدان العالم خاصة الجزائر، نظرا لما يتمتع هذا القطاع من مزايا وامكانيات كبيرة، منها روح المبادرة تحمل المخاطرة والتوجه نحو الابداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة التي تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات.

اشكالية رئيسية

من خلال ما سبق تطرح الإشكالية التالية

هل يساهم القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي للجزائر ؟

و على ضوء هذا السؤال الرئيسي يمكننا طرح الأسئلة فرعية التالية:

- ما مقصود بالقطاع الخاص، و التنويع الاقتصادي؟
- ما هو دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ماهي حدود التنويع في الجزائر و لأي مدى نجحت الجزائر في تنويع اقتصادها؟

الفرضيات

1- يعتبر التنويع الاقتصادي البديل الأول وضرورة حتمية للدول النفطية للتقليل من مخاطر والصدمات الاقتصادية.

2- تتوجه الدولة الجزائرية لشجيع القطاع الخاص كفاعل استراتيجي في التنويع الاقتصادي.

3- القطاع الخاص اداة فعالة لتعزيز التنوع الاقتصادي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

اهمية الموضوع

تكمن اهمية هذه الدراسة الى التعرف على دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي والتطرق الى اهم المتطلبات الواجب توفرها لتنمية هذا القطاع للخروج من الاقتصاد الريعي وتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يعتبر القطاع الخاص احد الروافد الاساسية في عملية التنمية والمحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي

اسباب اختيار الموضوع

1- اسباب ذاتية

- ميول شخصي للموضوع
- الاهتمام والرغبة في اثراء الرصيد المعرفي في مجال الاقتصاد
- محاولة إعطاء بعض الحلول والاقتراحات في سبيل النهوض بالقطاع الخاص.

2- اسباب عملية

- بات من الضروري على الجزائر التخلص من تبعية الايرادات النفطية باعتبارها مورد ناضب وبالتالي يخضع لتقلبات السوق العالمية والتي تشهد صدمات متوالية. الامر الذي ادى الي ضرورة وحتمية البحث عن اليات بديلة تنعش الاقتصاد الجزائري لمواجهة الصدمات خاصة وان الجزائر تعتمد في ايراداتها على المحروقات كمورد وحيد.
- ابراز مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية.

الإطار المكاني والزماني للموضوع

تتمحور الدراسة حول دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي في الجزائر مع تدعيمها بجملة من المعطيات والاحصائيات التي تعبر عن واقعه، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين2000-2020.

المنهج المتبع

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق الى مفاهيم حول القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي إضافة الى واقع هذه المتغيرات في الجزائر كما انه تم اعتماد الأسلوب التحليلي من خلال بيانات و احصائيات و جداول تسمح لنا بالإجابة على الفرضيات المطروحة.

الفصل الاول

الايطار النظري للقطاع الخاص والتنويع الاقتصادي

تمهيد

تواجه اقتصاديات دول المصدرة للنفط مجموعة من صدمات جراء تقلبات أسعار النفط حيث تتأثر أسعار البترول بعدت متغيرات سياسية و اجتماعية ففي عام 2014 تواصل انخفاض في أسعار النفط خلف عددا من احداث الديناميكية، و بالتالي بات من ضروري تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي و اتخاذ جميع الإجراءات و التدابير من اجل نجاحها، و ذلك بإعادة هيكلة اقتصاد الدول و رفع مستوى القطاعات اقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي و تحسين كفاءة و فعالية هذه القطاعات و خاصة القطاع الخاص الذي لا يتحقق التنويع الا بإشراكه في عملية التنمية و العمل على تطويره ليكون قادر للمنافسة و بالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و خلق القيمة المضافة الاقتصاديات الدول.

- **المبحث الأول: الاطار المفاهيم للقطاع الخاص**
- **المبحث الثاني: الاطار المفاهيم للتنويع الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: علاقة القطاع الخاص بالتنويع الاقتصادي**

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للقطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم بلدان العالم نظرا لما يتمتع به من إمكانيات و مزايا تؤهله لتأثير في شتى مجالات اقتصادية و اجتماعية و هذا ما يزيد من أهميته و دوره في نشاط اقتصادي بشكل يدفع بصانعي سياسة اقتصادية الى ضرورة التركيز على اليات تطويره و توفير المناخ المناسب لنشاطه.

المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص و أهدافه و أهميته

1- تعريف القطاع الخاص

كثير من المفكرين و الباحثين الاقتصاديين، الذين اهتموا بوضع التعاريف للقطاع الخاص، و لكل واحد نظرية خاصة به، و من بين اهم هذه التعاريف ما يلي:

– يعتبر القطاع الخاص " عنصرا أساسيا و منظما في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق و المنافسة، و تحدد فيه المبادرة الخاصة و تحمل مخاطر القرارات و الأنشطة المتخذة"[1].

كما يعرف على انه : القطاع الذي يدار بمعرفة الافراد و وحدات الاعمال، و تتولى اليات السوق و توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، و هي تسعى بالتالي الى تحقيق اقصى ربح ممكن[2].

و يمكن تعريفه على انه " تحقيق الربح في المشروع، و ان قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام"[3].

–كما انه يعني: "قسم من الاقتصاد يهتم بالصفقات الاسر، حيث تتلقى الاسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، و تؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الانفاق (المصروفات الاستهلاكية على سلع و الخدمات) و الادخار"[4]. فهو يعتمد هنا بالأساس على اليات السوق الحرة، و المنافسة في تحديد الأسعار السلع بهدف تحقيق المنافسة الحرة، و ذلك عن طريق عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] –OCDE: Accelerating Pre-poor Growth Through Support, Privat Sect Development, 2004, p17,

[2]– عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة و اثارها على التنمية بالدول النامية**، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2004 ، ص15,14.

[3]– ضياء مجيد الموسوي، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلة– آراء واتجاهات**– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005 ، ص 18.

[4]– ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص**، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص35.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص ان القطاع الخاص هو ذلك قطاع غير مملوك للدولة حيث يعتبر الركيزة الاقتصاد الحر الذي يستند الى الية السوق الحرة و منافسة تامة لتحديد أسعار السلع و الكميات المنتجة و المستهلكة، كما يسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن، على عكس قطاع العام الذي اقترن بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، و من أولى أهدافه تحقيق الكفاءة اقتصادية بالإضافة الى عدالة اجتماعية.

2- اهداف القطاع الخاص

تسعى الدولة من وراء تشجيع القطاع الخاص تحقيق الأهداف التالية[1]:

2-1 الأهداف الاقتصادية:

- تقليص العجز المتزايد لميزانية الدولة على حساب تدعيم القطاعات غير الناجحة.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات.
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية لخلق مشاريع جديدة والتقليص من البطالة.
- خلق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الوطنية.
- زيادة ربحية المشروعات وتحديث الاقتصاد الوطني.
- تجنيد القدرات المالية لدى الأفراد والمؤسسات، وإدخالها في دائرة الاستثمار والإنتاج بواسطة السوق المالية و البنوك.

2-1 الأهداف الاجتماعية:

- تحقيق التوازن بين المناطق والجهات.
- تحقيق مستوى معيشي يخدم المستهلك عن طريق المنافسة بين المنتجين .
- تدعيم القطاع العام عن طريق مساهمة القطاع الخاص بالتقليص من الضغوط على القطاع العام مثل الصحة.
- أولوية العمال في البقاء على رأس مؤسساتهم، وذلك بالتنازل عنها أو عن طريق مساهمتهم.

2-3 الأهداف السياسية:

- تجسيد لوائح الهيئات المقرضة .
- تبني أو مواكبة الإصلاحات الدولية
- الدخول في الاقتصاد العالمي .
- الاستفادة من الدعم والتعاون الدولي، خاصة من المنظمات المالية.
- التقليل من توسع السلطة الاقتصادية.

[1]- خميس خليل، **واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية**- دراسة حالة ولاية الوادي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014 ، ص 131-130 .

2- أهمية القطاع الخاص

تبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط ، ودفع عجلة الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال إيجاد و زيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي لن تؤدي فقط إلى زيادة مداخلهم، وتحسين مستوى معيشتهم و توفير حياة كريمة لهم . بل سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوى الإيرادات الضريبة، كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم ، سواء وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري ، أو في ميزان المدفوعات، وتقليص حجم المديونية بكلا شقيها الداخلي والخارجي، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية، و محاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام[1].

إن القطاع الخاص يعد إحدى مكونات الحوكمة حيث أن تحقيق التنمية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الاقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر و التنافسي يولد فرصا أكثر لعملية التنمية المحلية[2]. بإضافة الى زيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي وحفز النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية[3].

قدرة القطاع الخاص في التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية من حوله، من منطلق أن له ذاتية في الحركة [4]. فالقطاع الخاص يعد اللبنة الأولى لاقتصاد كلا المجتمعات المحلية فهو الأصل في كل التنظيمات الاقتصادية التي تتجاوز مرحلة الشيوع[5].

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد المحلي ككل مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين وبشكل خاص المجتمعات التي تتبني في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية[6].

---

[1]- عبد القادر يسبع، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2009/2010، ص 55.

[2]- محمد حسن آل ياسين، **التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد04 (2001)، ص 33.

[3]- خيرة بن عبد العزيز، **الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي** – دراسة مقارنة–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، (2014/2013)، ص 52.

[4]- طاهري، **التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص**، دراسة ميدانية بجامعة ام البواقي ص 71.

[5]- محمد رياض الأبرش ، نبيل مرزوق ، **الخصخصة أفاقها و أبعادها**، بيروت: دار الفكر،2003، ص19.

[6]- عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، دراسة حالة الجزائر،. مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، 2009-2010 ، ص 03.

كما تتجلى أهمية القطاع الخاص في تنمية و تقدم الدول فكثير من تجارب الدول المتقدمة تشهد كيفية تحول المؤسسات الحكومية من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص، وذلك لقدرة هذا الأخير على تطوير و بذل الجهد في الإدارة، وفي تحسين و تنمية أمواله.

وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية القطاع الخاص في نقاط التالية:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار.
- تحسين فعالية الاقتصاد وتحسين أدائه.
- إعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام و الخاص.
- العمل على تطوير وضع الحكومة المالي.
- تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات.
- محاربة الفساد الاقتصادي والقضاء على آلياته.
- تحقيق الفعالية في عملية التنمية، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الحديثة

المطلب الثاني: عوامل المحفزة لنمو قطاع الخاص

"يقصد بتنمية القطاع الخاص رفع الحواجز و خلق القدرة لبناء نظام اعمال موجه الى السوق يعمل بصورة فعالة و يحقق نمو اقتصاديا"[1].

ويتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ استثمار و من ابرز العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص ما يلي:

1-العوامل الاقتصادية: و من ابرز العوامل الاقتصادية التي تؤثر على نمو و تطور القطاع الخاص ما يلي:

1-2 معدل نمو الناتج:

هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تساهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، و قد قدم "جرتين" و "فيلانوفا" (Greene and Villanueva) دلائل على ان هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج و الاستثمار الخاص و تمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال الى نظرية المعجل المرن باقتراض

1- رندة بدير، **دور المرأة في نمو القطاع الخاص**، المؤتمر الدولي حول" القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، المعهد العربي للتخطيط، لبنان، 2009

ان الدالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد و مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[1].

1-2 القروض المصرفية:

لا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في السنوات اللاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة، وعلى عكس الحال في دول المتقدمة تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على تمويل الذاتي من أرباح محتجزة و بيع الأسهم جديدة، و نجد في دول النامية ان المنشآت الجديدة تعتمد لتمويل المشاريع في غالب على قروض المصرفية، لذا نجد ان وفرة هذه الأخيرة من شانها ان تدعم زيادة الاستثمارات الخاص في دول النامية[2].

1- 3 سعر الفائدة:

فيما يتعلق باثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري و التجريبي، و طبقا لنظرية الكنزية و النيوكلاسيكية، ان تخفيض الأسعار الفائدة يشجع الانفاق الاستثماري، و بعد ظهور الاقتصاد المعاصر المتزامن مع ظهور نموذج "ماكينون- شر" في أوائل السبعينات، من قرن 20 و تبنى صندوق النقد و البنك الدوليين لسياسات الإصلاح اقتصادي طالبا بإزالة التشوهات في سعر فائدة مناديا بتحرير القطاع المالي و اتباع سياسة نقدية تعمل على رفع اسعر الفائدة حقيقية الى قيم موجبة تهدف الى زيادة حجم الاستثمار باعتبار ان أسعار فائدة المرتفعة ستؤدي الى تشجيع المدخرات، و الى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس المنافسة التي تؤدي الى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة و ربحية[3].

1-4 سعر الصرف:

يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة للارتفاع في المتوسط العام للأسعار محليا بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات، وعليه فمن المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى التراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي[4].

---

[1]- فريد بشير طاهر، **محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية**، مجلة التعاون العدد 51، يونيو 2000، ص20.

[2]- مبروكة حجار، **تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، ولاية سطيف، سنة 2015-2016، ص 72.

[3]- محمد سعيد بسيوني الجوراني، **محددات الاستثمار في مصر في فترة 1975-1997**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قناة سويس، جمهورية مصر العربية، 2002، ص ص 74- 163.

[4]- مبروكة حجار، مرجع سابق، ص73.

1-5 الانفاق الحكومي او الاستثمار العام:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات بنسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، فالزيادة في انفاق العام تؤدي الى زيادة الطلب الكلي مما يحفز قطاع الخاص على زيادة الاستثمارات، و أي نقص في انفاق الحكومي من شانه ان يؤثر سلبا على طلب الكلي في و بالتالي سلبا على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة وذلك من خلال:

- قد يكون للإنفاق الحكومي على البنية التحتية أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها لتنفيذ مشاريعهم الجديدة، والعكس يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا إذا اهتمت الدولة بالإنفاق على تلك البني التحتية.

- حسب الاقتصادي (Blss1988) ان العلاقة بين الانفاق الحكومي و الاستثمار الخاص عكسية باعتبار ان الانفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من افراد و الهيئات او الجهاز المصرفي مما يقلل من أموال متاحة للإقراض قطاع خاص، كما ترفع من معدلات فائدة على قروض فتزيد من تكلفة راس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، و هكذا نجد ان للإنفاق الحكومي اثار تكاملية إيجابية و أخرى تنافسية سلبية على استثمار الخاص[1].

1-6 الديون الخارجية:

تعتبر الديون الخارجية مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية الازمة لاستيراد السلع الرأسمالية، فلا ضير على نمو الديون على الدولة اذا احسنت استغلالها في الاستثمارات مجدية و لكن عند الوصول موعد تسديد أقساط القروض و الفوائد عليها، فان ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار، و يمثل نزيف على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي، و بذلك تؤثر سلبا على استثمار الخاص.

1-7 الاستقرار الاقتصادي:

يعرف على أنها" تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيق مناسب في الناتج القومي" [2].

يعتبر كلا من معدل نمو عرض النقود و الحساب الجاري لميزان المدفوعات من اهم مؤشرات استقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس التغيرات في معدل نمو عرض النقود على معدل التضخم و مستوى

[1]- عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص 141.

[2]- مبروكة حجار، مرجع سابق، ص 74

الناتج و العمالة و الطلب الكلي و من المتوقع عدم استقرار معدل نمو عرض النقود الى زيادة عدم تيقن قطاع الاعمال حول مستقبل وضع الاقتصادي الامر الذي يدفعهم الى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية فيسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار فان المستثمرين يفضلون الانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل و بذلك تضاف تكلفة الانتظار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، و يمكن التأثير السلبي لخفض معدل نمو عرض النقود على الاستثمار الخاص من خلال:

- تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقة مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار.
- تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

2- العوامل التشريعية

تعتبر كل من الضرائب، الاستقرار التشريعي و حكم القانون من أهم العوامل التشريعية المؤثرة على المناخ الاستثماري الخاص

2-1 الضرائب:

تؤثر الضرائب مباشرة سلبا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، كما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل، سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم[1].

2-2 الاستقرار التشريعي:

تعتبر الأوضاع التشريعية اهم العوامل المأثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فعدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين منظمة للاستثمار و استقرارها يمثل مطلبا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري.

2-3 حكم القانون:

يعني حكم القانون ان القرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من قوانين مكتوبة التي من شان كل مواطن اتباعها، بحيث تشكل عاملا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فبوجود اطار قانوني شفاف و سلطة قضائية عادلة و نظام اداري منصف يؤدي الى تعزيز تنمية القطاع الخاص، و بالتالي يتعين على الحكومات الوطنية وضع نظام قانون منظم يسهل كيفية اجراء العمليات، من اجل تفادي اللجوء الى الممارسات غير الرسمية التي تحول كعائق امام تنمية هذا القطاع.

[1]- عبد الرزاق مولاي لخضر، شعيب بونوة، مرجع سابق ، ص 140.

حيث يسير تقرير البنك الدولي إلى أن الفساد يمكن أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5% الى 1% في السنة[1].

3-العوامل الاجتماعية و السياسية

3-1 الاستقرار السياسي:

إن وجود الاستقرار السياسي من أحد مقومات البيئة السياسية وعنصرا من عناصر المناخ الاستثماري، فالدول التي تكون سياسيا غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها توفير المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الخاص منه (محلي أو أجنبي)، بالتالي الحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة، لأنه يؤدي إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ما يؤدي برجال الأعمال إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية[2].

3-1 البنية التحتية و الاجتماعية:

تشمل البنية التحتية المادية و الاجتماعية لدولة ما، من الطرقات و الطاقة و الموانئ و المياه و الاتصالات إضافة الى التعليم الأساسي و الصحة و التكوين، و تعزيز هذه الخدمات الأساسية هي قاعدة مزدوجة في تمكن الشركات من النمو و التوسع، و تحسين معيشة الافراد، فالبيئة التحتية غير مجهزة لها تأثير سلبي على تجار صغار الى دخول الأسواق الإقليمية، و الى اثقال المنتجين الكبار بعبء المشاكل نقص في المدخلات الأساسية، ولكن في حال وجود البنية التحتية المجهزة، تصبح عامل مساعد للاستثمار، بتسريع عملية نقل السلع، و مواد الخام، و تامين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة، و بهذا يتوفر الوقت و المال.

اما العنصر الذي يلعب دورا رئيسي، فهذا عنصر البشري و الاستثمار فيه بالتعليم و الصحة يساهم في ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص.

[1]- رندة بدير، دور المرأة في نمو القطاع الاقتصادي، مرجع سابق، ص 56.

2- عبد الرزاق مولاي لخضر، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص ص 141-140.

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي عنصر هام واساسي في التنمية الاقتصادية ،وعليه نقدم اهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في هذا الجدول:

الجدول الرقم (01): يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

نمو الاقتصادي	تنمية الاقتصادية
– يشير الى مجرد زيادة كمية في الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية. – يمكن ان يحدث نمو اقتصادي سريع قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتوسيع التبعية الاقتصادية والسياسة التكنولوجية في ظل نظام راس مالي عالمي. – النمو الاقتصادي عنصر منفرد واساسي في التنمية الاقتصادية.	– ظاهرة مركبة تضمن النمو الاقتصاد مقترن بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و العلاقات الدولية. – اما عملية التنمية الاقتصادية يحدث ببطيء فيها. تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتي حرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات لتحقيق اهداف المجتمع. – التنمية هي النمو الاقتصادي اي ازدياد اجمالي في السلع والخدمات المنتجة بمعدل اسرع من نمو السكان.

المصدر: ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها** حالة: الجزائر مصر السعودية اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، 2013–2014، ص ص 14–16.

1–دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي

1–1تحقيق النمو

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيق قائم على انتاج الثروة و توفير مناصب الشغل بشكل يسمح بتطوير ديناميكية الاقتصاد على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي[1]، اذ تؤكد مداس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجيهات على ان القطاع الخاص و في ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي و ذلك انطلاقا من عملية الاستثمار و تراكم راس المال.

[1]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص18.

بالتالي تنويع القاعدة الاقتصادية حيث انه و نظرا لما يتحمله من تكاليف و كذا للمنافسة السائدة في السوق فان الكفاءة في الأداة و التنظيم المحكم للنشاط و العمل على تجديد و الابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح و من ثم المحافظة على مكانته فب السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي.

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على ان تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق النمو الاقتصادي سريع و يستمر على مدى الطويل، و هذا ما انعكس على العديد من الدول بداية الثمانينات حيث توجهت نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية و توسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، اذ ان عملية الخوصصة تحول الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام الى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص[1]، و قد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام و ذلك كما يلي:

– ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.

– الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين ان القطاع العام يتميز في الغالب بتبذير و عدم الاستخدام الجيد للموارد.

– قدرة القطاع الخاص على توفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية و الصرامة في الأداء.

– التميز بالإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي من اجل المنافسة والبقاء في السوق.

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل، يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر هذا القطاع المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذلك للمنافسة السائدة في السوق، فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي متواصل، هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثمة المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابيا على عملية النمو الاقتصادي. فالعديد من الدراسات تؤكد أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل[2].

---

[1]– البنك الدولي تقرير ممارسة انشطة الاعمال2011 .من اجل مساندة اصحاب الاعمال 2010.ص1.

[2]– بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 20–21 نوفمبر 2011، ص ص 3– 4.

2-1 تنشيط التجارة الخارجية:

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، تبعا لتحول الاقتصاد الوطني من نموذج اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى نموذج اقتصاد التبادل التجاري العالم الخارجي، ما يساعد على اكتشاف رواد الأعمال، وأن المؤسسات المالية قادرة على جمع الاموال من الآخرين من أجل الاستثمار المؤسس لها والأهم في هذه العملية هو عندما تبدأ الاستثمارات تتحول من القطاعين التجاري والمالي إلى القطاع الصناعي في إطار التنمية.

2- دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية:

يعتبر القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي لأية دولة، إضافة إلى ما يحققه من تنمية اقتصادية، ويظهر ذلك من خلال :

2-1 القطاع الخاص والحد من الفقر

يساهم القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي حيث ينتج عنه العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي من اجل تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط و وضع استراتيجية ملائمة لنهوض و تعاظم مكانة و دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[1].

ان قضية الفقر من اهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، و ذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي و سلبي و التي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها و معاناة الافراد من تداعياتها، حيث ان الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير مناصب الشغل، و عليه فان القطاع الخاص و في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات و الشركات سواء الصغيرة ام الكبيرة فهي المنبع الرئيسي لتوفير مناصب عمل و بالتالي الخروج من دائرة الفقر[2].

حيث انه و و باعتبار ان القطاع الخاص يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي سريع على المدى الطويل فانه يساهم بذلك فب توفير المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها و الموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية و التعليمية، و هو ما يضمن تحسنا في المستوى بشكل ملحوظ[3].

ويبرز نمو دخول الفقراء من خلال مقاربتين[4]:

المقاربة النسبية: الحد من الفقر من خلال نمو حجم الدخل يتجلى من نمو دخل الطبقة الفقيرة بمعدل اكبر من متوسط معدل نمو الدخل وعليه يحد من الفجوة والطبقية بين الفقراء والاغنياء بشكل نسبي .

---

[1]- ساسي فطيمة، سعودي عبد الصمد، **القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، العدد الثالث: اوت2017، ص87.

[2]- بودخدخ كريم, بودخدخ مسعود, مرجع سابق، ص 5.

[3]- بودلال علي، **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الاسباب والحلول**، مجلة بحوث إنسانية، العدد37، 2008 ص02.

[4]- ضياء مجيد موسومي، مرجع سابق، ص 107.

المقاربة المطلقة: يتجلى من خلال مستوى معدل نمو دخل الفقراء من اجل تحديد حجم الزيادة او النقصان في عدد الافراد تحت المستوى المحدد من خط الفقر.

2-2 دور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية

حتى يحقق القطاع الخاص استثمارا ناجحا، على سياسته الاستثمارية أن تكون واضحة،تساهم في توفير الإمكانات وتهيئ الظروف المناسبة للعمل، إضافة إلى إيجاد أساليب تمويل من موارده الخاصة لتحقيق منفعة اكبر وتكلفة اقل وفي اقصر فترة ممكنة.

فهدفه هو بيع المنتوج لتفادي الخسائر، التي تعود عليه وعلى الاقتصاد الوطني[1].

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو احدى الأساليب الرئيسية لبناء قاعدة إنتاجية مرنة و صلبة، فهو يعني الحد من الاعتماد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات ولنجاح هذا الأخير يتطلب توفير بيئة مناسبة تجعل من التنويع الاقتصادي هو أمرا ممكنا. وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم مفصلة للتنويع الاقتصادي، و من ثم ذكر اهم مؤشرات قياسه, وعوامل نجاحه.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي و أهميته و اهدافه

1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة، تختلف عن بعضها البعض باختلاف النظرة التي ينظر من خلالها إلى التنويع، ولضبط مفهوم التنويع الاقتصادي سنتناول مجموعة من التعاريف فيما يلي :

- يعرف التنويع اقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين ناتج المخرجات ويمكن أيضا أن يتَرجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية أي الدخل من الاستثمار الخارجي، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة[2].

- التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو

[1]- جودي ليليا، رابية فريال، **دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل انفتاح الاقتصادي** -حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016/2015، ص30.

[2]- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2015 ، ص24.

جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع الأسواق الخارجية[1].

– التنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعتني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير القطاع الغير النفطي[2].

مما سبق ذكره من التعريفات فإن التنويع الاقتصادي: هو توسيع للقاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من عدة مصادر للإنتاج في قطاعات متنوعة و ذلك لتجنب مخاطر أزمات اقتصادية و تحقيق نوع من الاستثمار الدائم في مصادر الدخل على مدى الطويل و القصير.

1– الأهمية التنويع الاقتصادي:

يحظى التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج إيجابية على الاقتصاد الدول ككل و يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

– يسمح التنويع الاقتصادي بجعل الاقتصاد اقل عرضة للصدمات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة.

– زيادة تحقيق اعلى معدلات للإنتاج و توفير فرص عمل بشكل افضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية.

– المساهمة في تحسين الاقتصاد و جعله مرن و متكيف مع معظم الظروف.

– المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية كالناتج المحلي الإجمالي

– تحقيق تنمية الاقتصادية متوازنة إقليميا و اجتماعيا.

– تحقيق الاستقرار للموازنة العامة.

– توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية لتنفيذ الخطط التنموية.

– بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية و المستقبلية.

– تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي.

– يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، و تقليل المخاطر المتعلقة

---

[1]– جعيجع نبيلة، **استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية**، مذكرة ماجستير, تخصص استراتيجية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007، ص2

[2]– شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك مالية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2012/2011، ص63.

[3]– وسام بوسالم، **استراتيجية التنويع الاقتصادي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020–2021، ص 10.

بها التي تنتج عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل من النشاطات، و ذلك بتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية.

2-اهداف التنويع الاقتصادي:

و يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال تبنيها لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي فيما يلي[1]:

- تأمين الاستقرار الاقتصادي واكتساب الاقتصاد القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، والتقليل من نسبة المخاطر كتقلبات أسعار المواد الأولية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد
- زيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية خصوصا.
- تقليص دور الدولة والسلطات العمومة في العملية الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص.
- تحسين وتيرة التنمية و ذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة.
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن تم زيادة التصدير.
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.
- تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية و الدولية
- تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المختلفة على الأقل بنسبة مساهمة متساوية لكل قطاع في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات

و يمكن تلخيص اهم ما جاء سابقا في شكل الاتي:

[1]- صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية**، دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج خلال الفترة 2000 -2012 ، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 05.

الشكل رقم (01): مخطط تعريفي للتنويع الاقتصادي

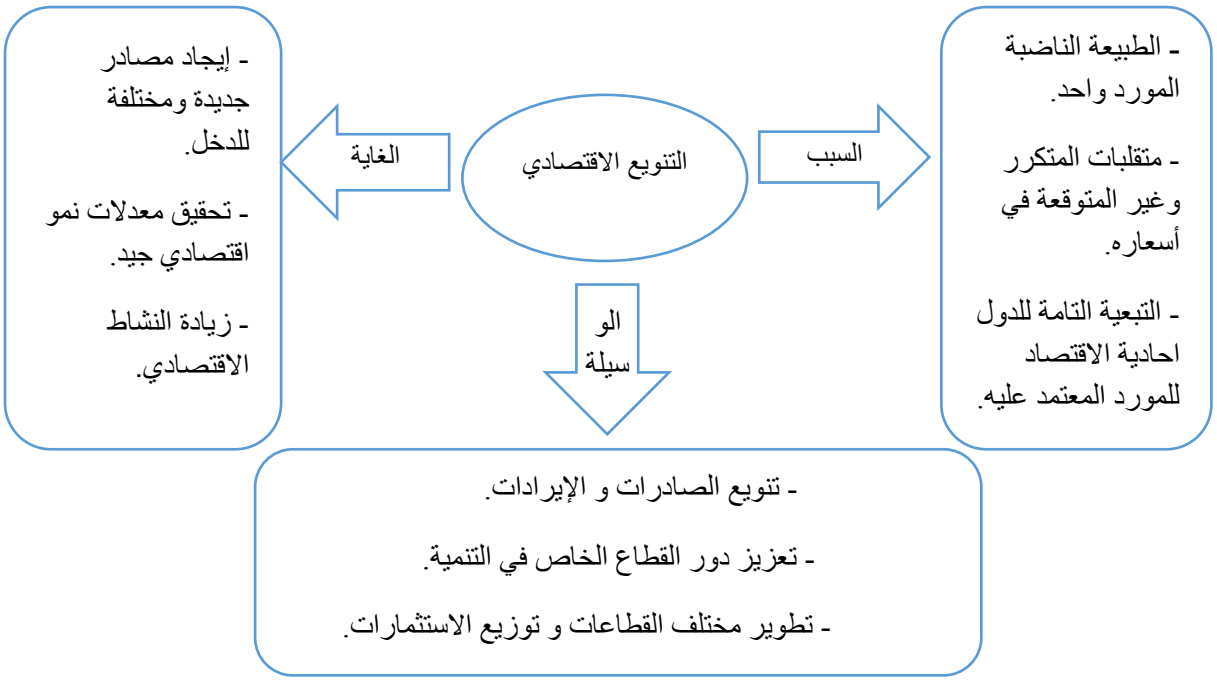

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وسام بوسالم، مرجع سابق، ص 12.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

1- مؤشرات التنوع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لدولة ومنها[1]:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليلا لاعتماد على إيرادات النفط.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات النفطية.

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.

- تغير في القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام للتنوع الاقتصادي.

لإجراء عملية المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي حيث هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي لهما[2]:

1- 1مقياس هرفندل هيرشمان: يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في اي اقتصاد من خلال المعادلة التالية: $$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{Xi}{X}\right)2} - \sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$

حيث ان مؤشر هرفندل هيرشمان يأخذ قيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) يأخذ القيمة (01) عندما يكون مقدار التنوع 0 وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi : الناتج المحلي الاجمالي في القطاع I

X: الناتج المحلي الإجماليPI

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

---

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالي اقتصاديات بلدان، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مجلس التعاون الخليجي) الامم المتحدة نيويورك، 2001، ص12.

[2]- عماد الدين احمد المصبح، **محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1973-2004**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق، 2008، ص94.

2-1 مقياس فلاديمر كوسوف يأخذ الصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum ai * bi}{\sqrt{\sum ai^2}\ \sqrt{\sum bi^2}}$$

ai: الاهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.

bi: الاهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.

cos: مؤشر فلاديمر كوسوف.

2-3 مؤشر التنويع: يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين (0-1) كلما اقترب المؤشر الى 1 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الى الصفر سيتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ويحسب وفق كالتالي :

$$Sij = \frac{\sum_i = 1(hij - hi)}{2}$$

Hij: من اجمالي صادرات الدولة **i** تمثل حصة صادرات السلعية

Hi: من اجمالي صادرات العالم.**i** تمثل حصة صادرات السلعية

2-4 مؤشر التركيز أو مؤشر جيني

و يستند الى حساب مدى تركيز الظاهرة المدروسة او توزيعه من بين الصيغ لمؤشر جيني

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n}(xk - xk - 1)(yk + yk - 1)$$

XK : يمثل المحور الافقي.

YK: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي على عدد القطاعات.

n: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي.

2-5 مؤشر تركيز الصادرات

يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى استراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي(Diversification Index) صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما

يأتي:

$$Dj = \frac{\sum i/Hij - Hi}{2}$$

Hij: من اجمالي صادرات الدولة **i** تمثل حصة صادرات السلعة .

Hi: تمثل حصة صادرات السلعة من اجمالي صادرات العالم.

ويتراوح هذا المؤشر بين (0−1) بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات اعلى، و عندما يصل دليل الى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، و في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، و يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في اجمالي الصادرات المحلية، و تتراوح قيمة دليل التركز بين (0−1) ويرمز الواحد الى تركز تام للصادرات المحلية.

المطلب الثالث: محددات سياسة التنويع الاقتصادي

يرتبط التنويع الاقتصادي بعدة متغيرات والتي تحدد نسبة نجاحه أو فشله، وتتمثل أهم محددات التنويع الاقتصادي في[1]:

– **حجم الاستثمارات:** تقاس قدرة الدولة على زيادة درجة التنويع اقتصادها بحجم الاستثمارات و نسب التكوين الرأسمالي في الدولة، لذا ان انخفاض مؤشر التنويع يؤدي لتحفيز الدولة على زيادة حجم استثمارات من اجل رفع درجة التنويع، و هو ما يوجب الدول على وضع استراتيجيات هادفة الى تحسين البيئة الأساسية، و ذلك بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة، و بالنظر الأهمية الاستثمارات في الاهتمام بالبحوث و التطوير و زيادة دافع الابتكار.

– **معدلات النمو الاقتصادي:** بحيث تساهم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة و المتمثلة أساسا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع درجة التنويع الاقتصادي كونه يؤدي الى زيادة القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.

– **سياسة التجارية الخارجية المطبقة:** فالسياسة التجارية الحرة تؤدي إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية للبلدان إلا أنه مع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنويع الإقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.

– **درجة استقرار السياسات الكلية:** المقصود بالسياسات المالية و التجارية و الصناعية، و مدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي كما هو مخطط له حيث ان درجة استقرار السياسات الكلية المطبقة تؤثر على درجة التنويع الاقتصادي.

– **الإدارة الحكومية الراشدة:** توفير و بناء البيئة الملائمة لتطبيق سياسة التنويع الاقتصادي و ذلك من خلال تصميم و تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز النمو في القطاعات الحديثة و تطويرها بما يسمح لها بالازدهار و الاسهام بشكل اكبر في الاقتصاد الوطني، بالإضافة لدور الحكومة في وضع اطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي و توفير بيئة اعمال مناسبة، بالإضافة لدور الحكومة في وضع اطار

[1]- وسام بوسالم، مرجع سابق، ص ص17−19.

تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي و توفير بيئة اعمال مناسبة، و ذلك من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يضمن تسهيل عمليات الاستيراد و التصدير.

– **دور القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الإبتكار والنشاط الإقتصادي في القطاعات غير المستغلة. يمكن على سبيل المثال، الإستثمار في البحث والتطوير الأنشطة جديدة. علاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الإبتكار إلى الاقتصاد[1].

– **درجة استغلال الموارد الطبيعية:** فاستغلال الموارد المتاحة من شانه ان يؤدي لزيادة الإنتاج و تحقيق التنويع الاقتصادي، و ذلك باستخدامها في تطوير الصناعات التحويلية و الخدمية.

– **التكامل الاقتصادي:** حيث ان اتفاقيات التكامل الاقتصادي تسهم في تبسيط و توحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، و هو ما يساهم في تنمية برامج التنمية المكانية و بالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود و تحقيق التنويع الاقتصادي.

– **توفر الخدمات الأساسية المناسبة:** كالتعليم و التدريب و الخدمات الصحية و خدمات المواصلات بما يسهم في رفع معدلات الإنتاج و الإنتاجية.

– **الحكومة:** تمثل النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو التحقق من الآداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة حيث توفر الحوكمة الجيدة مزيدا من التنويع الاقتصادي.

– **القدرة المؤسساتية و الموارد البشرية:** لها دور بارز في تعزيز قدرات و إمكانيات التنويع الاقتصادي، حيث تشير اغلب الدراسات الى ان الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد مدى تمكن البلدان من تجنب لعنة الموارد، فالتنويع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل و التخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم و غيرها، كما اثبتت الدراسات أيضا ان تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على مدى الطويل اكثر منه على المدى القصير و من جهة أخرى فسرت إصابة الدول المرض الهولندي رغم اكتسابها لميزة توفر الموارد بالنوعية المؤسساتية للدولة، بالإضافة الى ان البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد و الحكم السيء و ارتفاع نسبة المشاكل الداخلية و الحروب الاهلية، فالدول الريعية تعاني من تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، و التنويع الاقتصادي هو الوسيلة المثلى و الوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي اطلق عليه في حالة كندا اسم "**فخ المنتجات الأولية الأساسية**" .

[1]– دنيا خنشول، **التنويع الاقتصادي في الجزائر الواقع وإمكانية التحقيق**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7،العدد 1 ،جوان 2020، ص 203.

– **الوصول الى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات، أرس المال الحصول على التمويل.

المبحث الثالث: علاقة القطاع الخاص بالتنويع الاقتصادي

تعد الدراسات السابقة من اهم الركائز الأساسية لبناء نموذج فكري لأي دراسة من خلال الاختبار و التحليل و الكشف عن مدى تجانس فيما بينهما من خلال النتائج المتوصل اليها و عليه تم الاطلاع الى جملة من الدراسات السابقة التي تصب في موضوع الدراسة، و التي تسمح بمعرفة العلاقة الموجودة بين القطاع الخاص و التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: تجارب دولية حول التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي ليس بموضوع حديث النشأة، فعلى مر السنين حاولت العديد من الدول إنعاش إقتصادياتها بسياسة التنويع في شتى القطاعات، منها من فشلت ومنها من نجحت في ذلك وهذا ما سنطرحه في هذا المبحث حيث سنعرض بعض التجارب الدولية في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي

1-تجربة ماليزيا

تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال[1]:

– اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرسمالية.

– التركيز على التنمية البشرية و الرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تجربة إندونيسيا

تمكنت اندونيسيا وبالاعتماد على عائدات النفط من تنويع مصادر الدخل الأخرى و تتمثل اهم الخطوات التي اتبعتها فيما يلي:

– اتخذت اندونيسيا سياسات تحفيزية لتنويع القاعدة الانتاجية منذ منتصف السبعينات، فعززت التنمية الزراعية و الريفية بعدة برامج مجتمعية، فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عادات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره و كذلك في استخدام كمداخلات لإنتاج لأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى الى ارتفاع كبير لمردودية الزراعة.

[1]- أمجد حجازي، المملكة العربية السعودية: **معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012 ، ص 21.

– اتبعت اندونيسيا عدة إجراءات من اجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازنة مع أي انخفاض كبير في أسعار نفط.

– تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على السلع المستوردة بأسعار رخيصة، وكذلك تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتعلقة بالتصدير[1].

3- تجربة الامارات العربية المتحدة

اعتمدت دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الامارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جداً)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها عل النفط بنسبة 90 % في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30 % فقط سنة 2015 ، ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70% في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة والتجارة؛ بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات ب[2]:

– الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية.

– إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي).

– إدراج عدة استراتيجيات: رؤية الإمارات 2121 ، رؤية أبوظبي 2030 وخطة دبي .2015

4- تجربة جنوب افريقيا

يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب افريقيا في الاتي [3]:

---

[1]- بوطلاعة محمد و بن دبيش نعيمة، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات ازمة النفط** – إمكانيات الاستفادة من التجارب الدولية– ، العدد 02، 2018، ص 304.

[2]- شراد غزلان، حابي أمينة هناء، **سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي "تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"**، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

[3]- United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011 28- 35-

– أسست حكومة جنوب إفريقيا منشأة مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخلياً: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR) ، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2017.

– تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 06 مشر وع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانسبورغ و بريتوريا.

– إدخال الحكومة الالكترونية و مبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة و المهمة.

– تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

المطلب الثاني: التجارب الدولية حول القطاع الخاص

1-التجربة التونسية

قامت تونس بوضع مجموعة من القوانين و المراسيم الحكومية و التي تنظم و تحمي الشراكة بين القطاع العام و الخاص ولعل من أبرزها ما يلي الإطار التشريعي والترتيبي بالنسبة لعقود الشراكة[1].

- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص القانون عدد 49 المؤرخ في 2015/11/27.
- ضبط شروط واجراءات منح عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وضبط تركيبة وصلاحيات المجلس الاستراتيجي للشراكة بين القطاع العام المؤرخ في06/20/ 2016.
- المتعلق بضبط شروط وصيغ تحديد المقابل الذي يدفعه الشخص العمومي لشركة المشروع و بضبط شروط وصيغ احالة او رهن الديون في عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، الامر الحكومي عدد782 لسنة2016 المؤرخ في 2016/06/20.
- المتعلق بضبط شروط وصيغ تحديد المقابل الذي يدفعه الشخص العمومي لشراكة المشروع وضبط شروط وصيغ احالة او رهن الديون في عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، الامر الحكومي العدد 1104 المؤرخ في 2016/07/04
- بضبط تنظيم وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص الامر الحكومي العدد1185 لسنة 2016 .

وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي 2007ن فقد تم ابرام سبعة عقود للشراكة بين القطاع العام و الخاص في تونس، أربع صفقات مع قطاع الطاقة مناصفة بين الكهرباء والغاز الطبيعي، وصفقتان في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وصفقة واحد مع البنية التحتية للمطار، حيث بلغت القيمة التراكمية للاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية 3.17مليار دولا أمريكي من سنة 1990-2017، أما البنية لمشروعات المطار و الغاز الطبيعي والكهرباء فكانت مبالغ الاستثمار الخاص على التوالي 840 مليون دولار امريكي 657 مليون دولار امريكي و 291 مليون دولار امريكي ومن عقود الشراكات بين القطاعين العام الخاص، كان عقد الامتياز الخاص بمطارات النفيضة و المنستير، ومشروع محطة معالجة مياه الصرف لصحي من العقود المثيرة للاهتمام بشكل خاص، حيث انها تجمع بين نظام BOT للبنية التحتية الجديدة وbrot نظام للبنية التحتية العامة القائمة[2].

---

[1] - قشام إسماعيل، شقراني محمد، **الشراكة بين القطاع الخاص والعام كآلية لتحقيق التنمية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04,-العدد 6 جوان2019، ص170.

[2] - رشيد فراح، كريمة فرحي، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص اداة تنفيذ وتنمية الاستثمارات العمومية** ، (نماذج التجارب الدولية و العربية)، مجلة المعارف، جامعة البويرة، السنة 2012، العدد22 ، ص93.

وهناك مشاريع أخرى للشراكة بين القطاعين العام و الخاص تجري الآن في وتونس، وتشمل إقامة مشروع جديد لإقامة مينا للمياه العميقة النفيضة بنظام BOT.

2-تجربة الامرات العربية المتحدة

أصدرت حكومة دبي القانون المحلي رقم 22 لسنة2015 الذي ينظم عقود الشراكة بين القطاعين في الإمارات ، يهدف هذا القانون إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير المشاريع، وزيادة الاستثمارات في مختلف المجالات ، ووفقا لأحكام القانون لمحلي يجوز أن تقترح مشروع الشراكة أي من الجهات الحكومية وإحدى جهات القطاع الخاص.

تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بخفض حصتها الكربونية، وتستعد لتوليد مالا يقل عن27% من اجمالي الطاقة باستخدام تقنيات منخفضة الانبعاثات الكربونية بحلول2021 ولتحقيق هذا الهدف، حشدت الدولة خيرات القطاع الخاص ورأس المال الدولي، من خلال شراكات طويلة الأجل بين القطاعين العام و الخاص وتتضمن مشاريع البنية التحتية القائمة والمتوقعة ما يلي :

- مشروعات مسار 2020 والذي يشمل تمديد خط مترو دبي من جبل علي الى موقع اكسبو
- مدينة مصدر لمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في أبو ظبي، و التي تمتد عبر مناطق جغرافية مختلفة
- ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة على مستوى المرافق الخدمية باستخدام التكنولوجيا الشمسية الفولتو ضوئية.
- الشراكة في مشروعات إدارة النفايات تقدم احدى شراكات القطاع الخاص" بيئة " الكائن مقرها في إمارة الشارقة، خدمات إدارة المخلفات واعادة تدويرها، بالإضافة إلى الحلول البيئية للدوائر الحكومية المختلفة بالدولة وتتعاون شركة مصدر للطاقة المتجددة في أبو ظبي وشركة "بيئية"لإنشاء محطة حديثة في امارة الشارقة لتحوي النفايات اي طاقة.

وسوف يساعد المشروع إمارة الشارقة في تحقيق هدفها بعدم إلقاء نفايات في مكبات النفايات بحلول العام 2020 وبإمكان المحطة الجديدة تحويل ما يصل إلى300000 طن من النفايات الصلبة سنويا[1].

3-التجربة التركية

إن نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص مستخدم على نحو واسع في أرجاء تركيا المشروعات البنية التحتية والطاقة، حيث بعد تدعيم بنيتها التحتية الحديثة بمشروعات عالمية، تحصلت تركيا على ثاني أعلى ترتيب في مشاركة القطاع الخاص حسب إصدار قاعدة بيانات البنية التحتية في البنك الدولي لسنة 2020 ومن أهم مجالات مشاريع التجربة التركية نذكر ما يلي:

[1]- مبروك ساحلي، **الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية**، حوليات الجامعة الجزائر1، العدد 32 الجزء الرابع، الجزائر: جامعة الجزائر1، 2017، ص ص137-138.

3-1 الطاقة الكهربائية

في مجال الطاقة الكهربائية تمكنت تركيا من رفع مقدار القدرة المبذولة 38843 ميجاواط في عام 2015 الى73147 ميجا واط في عام .2015 ويتوقع القطاع حدوث زيادة في معدلات النمو حتى يتم تحقيق الهدف الذي تسعى إليه الحكومة بوصول القدرة المقررة المبذولة إلى 120000 ميجاواط بحلول عام2023. ووفقا لمعطيات مركز التنافسية العالمي تحصلت تركيا على نقطة 5.96 على10 فيما يتعلق بمستوى الكفاءة والفعالية في البنية التحتية الخاصة بالطاقة الكهربائية، وهو ما يعد معدلا مقبولا جدا مقارنة بمسيرة التنمية المنطلقة في تركيا.

3-2 وسائل الاتصال

وصل عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول في تركيا سنة2015 الى73.7 مليون نسمة مقابل 11.5 مليون مشترك في خدمة الخط الثابت، بينما بلغ عدد المشتركين في خدمة الانترنت على الهاتف المحمول 39.1 مليون نسمة، والمشتركين في شبكات الانترنت واسعة النطاق 48.6 مليون.هذه الأرقام سمحت لتركيا بالحصول على 7.55 على 10 فيما يخص مدى وفاء تكنولوجيات الاتصالات التقنيات الصوتية والبيانات بمتطلبات العمل التجاري، وفقا لمعطيات مركز التنافسية العالمي، متجاوزة بذلك العديد من الاقتصاديات المتقدمة في العالم كألمانيا، روسيا، إيطاليا، أستراليا وغيرها، وهو ما جعلها في مركز مريح ومشجع على مزيد من الاستثمارات في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى الاستغلال الأمثل لهذه التقنية في تطوير العمل التجاري والاقتصادي بالبلد.

3-3 شبكة وسائل النقل

بلغ عدد الركاب المسافرين جوا في تركيا سنة2015 اكثر من 182 مليون نسمة، وبلغ عدد المطارات55 ب39 مطارا دوليا بينها25 مطارا متواصل العمل و14 مطارا موسميا. بينما بلغ طول شبكة الطرق 66242 كلم 2289 كلم طرق سريعة وطنية وكلم طرق خاصة بالمقاطعات، بينما وصل طول شبكة السكك الحديدية1 كلم منها 11319 كلم للقطارات التقليدية و1213 كلم للقطارات فائقة السرعة.

ويساهم التوسع الهائل في شبكة القطارات فائقة السرعة في احتلال تركيا المرتبة السادسة على مستوى قارة أوروبا والمرتبة الثامنة على مستوى العالم من حيث طول خط سير القطارات فائقة السرعة لديها، ومن اهم مشاريع النقل نذكر مشروع مرمراي، جسر البوسفور الثالث، أو جسر السلطان سليم الأول، نفق أوراسيا، المطار الثالث في اسطنبول، جسر خليج إزميت ، نفق اسطنبول الكبير، جسر جاناكالي المعلق، قناة اسطنبول وكل هذا حققته تركيا بفضل الشراكة مع القطاع الخاص[1].

4- التجربة الكندية

[1]- سعود وسيلة، فرحات عباس، **الشراكة بين القطاع العام والخاص في انشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا**، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار،2017، ص207 .

لقيت الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في كندا من قبل الحكومة اهتمام كبيرا لما عادت عليها بالفائدة ، و لعل من أهم مشاريع الشراكة بين القطاعين نذكر ما يلي:

– مشروع البوابة الالكترونية للسياحة Bonjour Quebec.com يعتبر من أهم مشاريع الشراكة بين وزارة السياحة و القطاع الخاص، يهدف هذا المشروع الى التعريف بمقاطعة الكيباك كوجهة سياحية وهذا بوضع كل المعلومات والإرشادات التي تهم السائحين ، وربط 13000 من وكالات سياحية وفنادق بهذه البوابة، وهذا لتمكين السياح من ضبط برامج رحلاتهم على الخط و الحجز لدى الوكالات السياحية

– إبرام عقود الشراكة مع المؤسسات الخاصة في مجال استغلال وتوزيع المياه والتي انطلقت في 2001 حيث قررت بلدية مونريال تعويض التجهيزات المتقادمة من البنية الأساسية بعد أن تسببت هذه التجهيزات في تدني جودة المياه [1].

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي

1– دراسة رمضاني لعلا، مقص سعيد، القطاع الصناعي في الجزائر الواقع والرهانات المستقبلية[2]، تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعطاء لمحة عن الأدبيات النظرية التي تناولت العلاقة بين القطاع المالي والتصنيع، وكذا تحليل أهم التطورات في القطاع الصناعي والمالي في الجزائر وفي الأخير دراسة تأثير تطوير القطاع المالي على التصنيع في الجزائر خلال الفترة 1999–2019. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة اتضح ضعف قدرة القطاع المالي على تخصيص الفعال لرؤوس الاموال نحو قطاعات والمشاريع الاكثر انتاجية فبالرغم من التحسن الذي شهده القطاع المالي في تبعية الموارد المالية وكذا تقديم القروض للاقتصاد ونحو القطاع الخاص، إلا أنه في الواقع لا يزال القطاع الصناعي يتميز بضعف المساهمة في الاقتصاد وفي خلق القيمة المضافة ومناصب العمل ولعل أكثر الأسباب تفسيرا لهذه العلاقة السلبية هو ضعف البيئة المؤسساتية والفساد وانتشار ظاهرة الاستيلاء على الأموال خاصة تلك المقدمة من قبل المصارف العمومية.

2–دراسة أحمد بكاي ، محمد السعيد سعيداني ,شرع يوسف، تحت عنوان مستقبل قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي[3]، حيث تهدف الدراسة الى القاء الضوء على الدولي لإقامة قطاع تجميع وتركيب السيارات كخيار استراتيجي مطروح أمام الدول لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة وضمان تدفق رؤوس الأموال الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي إلى

---

[1]– رشيد فراح، كريمة فرحي، مرجع سابق، ص93.

[2]– رمضاني لعلا، مقص سعيد، **القطاع الصناعي في الجزائر الواقع والرهانات المستقبلية**، 2021/04/08

[3] – أحمد بكاي، محمد السعيد سعيداني شرع يوسف، **مستقبل قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كاستراتيجة للتنويع الاقتصادي 2021**

اقتصادياتها المحلية، وبالتالي تهدف الدراسة إلى تقييم واقع ومستقبل التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

3–دراسة احمد عدنان الطيط. أنيس العمري تحت عنوان حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الاقتصادي[1]، تهدف هذه الدراسة تهدف هذه الدراسة الى تحليل استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال مراجعة جهود الحكومة وذلك بالنظر الى اربعة متغيرات هي التنمية البشرية والمشروعات التجارية والسياحة الدولية وانتاج النفط . كما تهدف الدراسة الي الكشف عن اهمية تنوع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية كضرورة حتمية للحفاظ على الاقتصاد السعودي وضمان تطوره في ظل فترة ما بعد النفط. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي تكامل كافة المتغيرات احادية التكامل فقد تم قبول الفرضية الصفرية لجذر الوحدة لكل متغير في واحد من الاختبارات على الاقل .نتائج اختبار الكامل المشترك العلاقة الخطية بين سلسلتين او اكثر من المتغيرات غير مستقرة قد تكون مستقرة وبالتالي ذات تكامل مشترك.

ترفض الفرضية الصفرية المتعلقة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة1 علاوة على ذلك فقد أظهرت نتائج اختبار الاثر واختبار الحد الاعلى للجذور المميزة دليلا قويا على وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات في كافة النماذج وعليه تلخص لدراسة الى وجود علاقة توازن طويلة الامد بين المتغيرات في النماذج محل الدراسة.

4–دراسة اولوموبوا اديدجي.ديفيا كيرتي. وهورهيه دي ليون ميرندا وموسيه سو تحت عنوان بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وباكستان المصدرة للنفط التحول الى الاوضاع المالية العامة المستدامة والنمو الاعلى[2]. تهدف الدراسة الى معالجة تحديات السياسات الخارجية والداخلية وتحسين الاوضاع المالية الذي يدعم النمو بالإضافة الى تحليل الحركة المتزامنة بين اسعار النفط والنفقات والمخاطر المحيطة بالمالية العامة كما يهدف الى معالجة مواطن الضعف في المالية العامة ومسالة تحقيق العدالة بين الاجيال.

5–عبدلي ادريس ديسمبر2017 استراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان النامية من النمط الريعي الى النمط الصناعي[3] –دراسة تحليلية للتجربة الماليزية– تكمن اهمية الدراسة الى الظروف الحالية التي يعيشها

---

[1] – احمد عدنان طيط، أنيس العمري، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الاقتصادي**، سنة النشر 07-05-2018.

2– اولوموبوا اديدجي.ديفيا كيرتي. وهورهيه دي ليون ميرندا وموسيه سو، **بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وباكستان المصدرة للنفط**، اكتوبر 2019.

3– عبدلي ادريس، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان النامية من النمط الريعي الى النمط الصناعي**، ديسمبر 2017.

الاقتصاد الجزائري، والتي تتميز بالتراجع الكبير والمستمر في أسعار النفط مما أحدث اختلالا كبيرا على صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تمثل الإرادة السياسية المفتاح الأول الذي تمكنت من خلاله ماليزيا إلى الولوج في مسار التصنيع، والهروب مما يسمى **لعنة الموارد** الذي كان يشكل مصدر قلق كبير للسلطات الرسمية . يمثلع امل التواصل والاستمرارية في البرامج التنموية أحد المفاتيح المهمة التي ساهمت في نجاح عملية التنويع الاقتصادي. إن جملة التحفيزات والمزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات كانت وراء دفع العملية الصناعية نحو الأمام والتخلي عن النمط الريعي.

الخلاصة

ما يمكن استخلاصه من نهاية هذا الفصل و بعد هذا الطرح النظري المستفيض لكل من القطاع الخاص و التنويع الاقتصادي تظهر لنا أهمية القطاع الخاص في تنفيذه لبرنامج التنمية الاقتصادية باعتباره فاعل يمكن الدول الاعتماد عليه في مسارها التنموي، خاصة التي تعاني الفقر والتخلف فتميز هذا القطاع بقدرة عالية من التحكم في التكنولوجيا والعمل بها يمنح له افضلية احداث التغير في هذه الدولة التي يكون اعتمادها على القطاع العام اعتمادا كليا رغم ما يفتقده من تحديث وتطور وعليه وجب اشراك القطاع الخاص كفاعل حيوي يدفع عجلة التنمية تمكنه من اداء مهامه بفك القيود عنه التخفيف من حدة المشاكل التي تعيق مساره تحد من تطلعاته واهدافه المستقبلية. لا شك في أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضة لمخاطر عدة و هنا تظهر الاهمية الحيوية للتنويع الاقتصادي باعتباره المنهج التنموي الفعال للتقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية.

وعليه التنويع لم يبقى كخيار يخمن فيه بل اصبح ضروري ولا بد منه الغوص اكثر في لمخاطر التبعية النفطية مع وجود العديد من مؤشرات التي تدعم الدول في قياس تنويعها الاقتصادي والوقوف على قاعدة المعرفة متينة تقود باقتصاد البلد الى ابعد مدى.

الفصل الثانـي

دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي

تمهيد:

توجهت معظم اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي في ظل عولمة شديدة المنافسة، حيث يحتل فيها القطاع الخاص دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات تؤهله لتعزيز التنويع الاقتصادي، وعليه بات من الضروري على هذه البلدان ومنها الجزائر التخلص من تبعية الإيرادات النفطية التي تشهد اليوم صدمات متتالية بفعل انخفاض أسعار هذه الأخيرة، مما اثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية لهذه البلدان، كما ان الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد يتميز بعدم الاستقرار بسبب تعرضه لهزات خارجية متوالية، لهذا يجب على هذه الحكومات التوجه جديا نحو اقلاع اقتصادي حقيقي عن طريق تنويع اقتصادي من خلال تفعيل القطاعات الاستراتيجية المنتجة والمتمثلة في القطاع الصناعي، الفلاحي، والقطاع السياحي وكذا قطاع الخدمات، وذلك من اجل خلق الثروة وتامين الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرجو.

و حتى نعطي الموضوع حقه في الدراسة اقتضت الضرورة الى تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع و تطور القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و الية تفعيله

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الجزائري

المبحث الاول: واقع وتطور القطاع الخاص في الجزائر

أصبحت الخصخصة منهجا وأسلوبا اعتمد عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام بصفة خاصة، بحيث أصبح مصطلح الخصخصة من أهم المصطلحات على الساحة الاقتصادية العالمية في منتصف السبعينات بعد أن تصاعدت الدعوة في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة.

المطلب الاول: الخصخصة ومراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

في إطار التحولات الاقتصادية الكبرى التي غيرت من طبيعة الاقتصاد العالمي وهيمنة أفكار الانفتاح والليبرالية على معظم اقتصاديات دول العالم لم تجد الجزائر في ظل هذا الوضع الجديد إلا مسايرة الركب خاصة وأن اقتصادها في حد ذاته يشهد مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق مما مهد الطريق لتبني نصائح صندوق النقد الدولي والتي من بينها منح الريادة في المجال الاقتصادي للقطاع الخاص، ودعمت هذه النصائح بعد انضمام الجزائر إلى الشركة المالية الدولية I. F. S التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير B.I.R.D التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص بحيث أن مساعداتها المالية مشروطة بتنفيذ برامج توسيع وتنمية دور القطاع الخاص.

1-ماهية الخصخصة

تعددت المفاهيم و المعاني العلمية التي تحاول أن تحدد معنى الخوصصة، و تدور هذه المفاهيم حول أربعة اتجاهات [1]

- تحويل ملكية القطاع العام إلى شركات تدار على أساس تجاري، أو بيع الأسهم المملوكة من طرف الدولة في بعض الشركات المساهمة العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، أو عن طريق عقود الإيجار، و بالتالي انخفاض نصيب الدولة في النشاط الاقتصادي نسبيا.

- الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الاشتراكية باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص أو انقرضت تقريبا، و بدأ التحول إلى الاقتصاد الحر و مواكبة النظام الاقتصادي الجديد، و نجد أن الدول في أوروبا الشرقية هي الدول الرائدة التي اتبعت هذا المفهوم لكونه مناسبا لظروفها.

- الخوصصة هي عكس التأميم، هي عبارة عن تحول الملكية العامة إلى ملكية خاصة أي إلغاء عملية التأميم أو التخلي عن المؤسسات المؤممة.

[1]- طيبي حسين، التونسي فائزة ، **واقع الخوصصة في الجزائر**-دراسة سوسيولوجية-، مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة عمار ثليجي الأغواط ،المجلد07، العدد28، 2018، ص141.

– الخوصصة هي وسائل التعاقد أو البيع للقطاع الخاص للعمليات و المؤسسات الخاضعة للوصاية الحكومية و المملوكة من طرفها.

مما سبق نستنتج أن الخوصصة ليست هدفا في حد ذاتها، و إنما هي وسيلة لتنشيط المؤسسات التي تفتقر إلى الفعالية، الربحية، الإنتاجية العالية و القدرة على المنافسة

2-اهداف الخصخصة:

تنوعت الأهداف التي جاءت من أجلها الخصخصة ، نذكر منها [1]:

– إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

– التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاصة، وتكريس موارده لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.

– تعزيز السوق المالية وتنشيطها وادخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الانتاجية.

– تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة.

– إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم، الانضباط والإدارة.

– تخفيف حدة الديون العامة وإنشاء استثمار جديد.

3- دوافع الخصخصة في الجزائر:

ان الدافع الأساسي لتحويل الملكية العامة إلى ملكية الخاصة في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص هو رغبتها في التخلص من المشروعات الخاسرة والتقليل منها، بهدف الوصول إلى إدارة أفضل نشاطا للمؤسسات الاقتصادية، وأيضا ترشيد الانفاق الحكومي من خلال رفع الأعباء والدعم المادي التي تتحمله الحكومات لمنتجات وخدمات المشروعات العامة.

وهناك عدة الدوافع التي أدت بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج عملية الخصخصة من بينها[2]:

– حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته و ميكانيزماته بهدف إنعاشه.

– طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية والتي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.

– القناعة السياسية بأن الخوصصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين.

[1]– جودي ليليا ، رابية فريال ، مرجع سابق ، ص ص25-26.

[2]– طيبي حسين ، التونسي فائز، مرجع سابق، ص 143.

– الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها.

– انهيار اسعار النفط في سنة 1986 إلى نصف قيمتها و انهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات والتي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

4- مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر:

مر القطاع الخاص في الجزائر بثلاث مراحل رئيسية تمثلت فيما يلي:

4-1مرحلة التهميش 1963-1982 :

إن الاختيار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، ولم تمنح له دورا في التنمية الاقتصادية، حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج الوطني، وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية.

وفي سنة 1963 تم اصدار اول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة قانون رقم 277/63 المؤرخ في1963/07/27 الذي أعطى الحرية للاستثمارات الخاصة لكن بشروط أهمها تحديث عوامل الإنتاج والترقية العقارية وكان موجها للمستثمر الأجنبي أو لرؤوس الأموال الأجنبية.[1]

وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم (248/66) المؤرخ في 15سبتمبر 1966 والذي جاء لسد الثغرات في القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني، إذ حدد هذا الأمر مجال تدخل القطاع الخاص لكن في المقابل أكد القانون من جديد على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية. وبقدر ما عكس هذا القانون رغبة الدولة في إدماج القطاع الخاص بقدرما عكس تخوفها من توسع هذا القطاع واستمر هذا الموقف حتى سنة 1976 تاريخ صدور الميثاق الوطني الذي أكد على ضرورة الحفاظ على الاشتراكية وتحديد نشاطات القطاع الخاص بطريقة لا تسح له باكتساب قوة اقتصادية.[2]

4-2 مرحلة رد الاعتبار 1982-1988 :

خلال هذه المرحلة ظهرت الرغبة في تأطير القطاع الخاص مع بداية الثمانينات وذلك بصدور قانون الاستثمار رقم(11/82) المؤرخ في 21 أوت 1982. والذي أعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقانون الخاص الوطني، وذكر المهام الموكلة له كالمساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية وتجنيد الادخار وخلق مناصب شغل وإشباع حاجيات المواطنين من الخدمات والسلع وتحقيق تكامل مع القطاع العمومي، كما تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم (93/38) الصادر في 29 جانفي1983، والذي انشأ ديوان

[1] – شهرزاد زغيب، **مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري بعد الاستقلال**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة ورقلة ،2004، ص42.

[2] – اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص111.

لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) وفي سنة 1986جاء الميثاق الوطني الذي اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد الوطني[1].

وفي سنة 1988صدر القانون رقم (88/25) المتعلق بالاستثمارات الخاصة والذي ألغى كل الإجراءات التأطيرية التي جاء بها قانون 82/11 ونص على أن أحكامه تهدف لتشجيع القطاع الخاص والسماح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية.

4-3 مرحلة الانفتاح منذ 1981:

جاء فيها ما يلي:

- قانون النقد والقرض والذي شجع الشراكة بمختلف أشكالها، كما سهل حركة سير رؤوس الأموال بشكل كلي.

- دور القانون (19/91) يتضمن تحرير التجارة الخارجية، ويخضع القطاعين لنفس المعايير والشروط.

- صدر قانون الاستثمار رقم (12/93) والذي يهدف الى التحرير الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للرأسمال الوطني والأجنبي، ويعتبر هذا القانون أول إنجاز مهم نحو اقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي وتدعم ذلك بالمرسوم رقم (22/95) المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية.[2]

ومن أجل إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، صدر الأمر رقم (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار، بعد ما منع القانون (12/93) المستثمرين سواء كانوا جزائريين أو أجانب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو لأحد فروعه.[3]

وفي سنة 2006صدر الأمر رقم (06-08) المعدل والمتمم بالأمر رقم (01-03) وتتعلق بالامتيازات الجبائية، وكذا الأحكام المتعلقة بأجهزة الاستثمارات، خاصة الوكالة (ANDI)، الشباك الوحيد، والمجلس الوطني للاستثمار. هذه الأجهزة التي تتولى تنفيذ الامتيازات والتشجيعات الممنوحة للمستثمرين خاصة الجبائية منها الامر رقم06-08 ,المعدل والمتمم للامر 01-03.

وفي 03 أوت 2016 صدر القانون رقم 16-09 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يندرج في إطار الإصلاحات التي تهدف إلى تغيير نمط النمو في إطار سياسة تنويع الاقتصاد ،من خلال جملة الامتيازات للمستثمرين حسب أهمية النشاط (القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار)

---

[1] – اكرام مياسي، نفس المرجع السابق ،ص ص 113-115.

[2] – نورة محمدي ، **دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجيستر جامعة ورقلة، 2006 ، ص43.

[3] – داوود منصور، **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصاد ي في الجزائر**، مذكرة دكتوراه في القانون، جامعة بسكرة ،2016/2015 ، ص14-15.

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للقطاع الخاص

خصصت السلطات الجزائرية هيئات تعمل على دعم الاستثمار الخاص وتشجيعه وذلك من خلال متابعة المشاريع، تقديم الحوافز والاعانات، وتتمثل هذه الهيئات في:

1-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (ANSEJ سابقا)

تمنح هذه الوكالة الوطنية لدعم الشباب مجموعة من الامتيازات الممنوحة للمؤسسات وتساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم أهمها: الإعانات المالية كالقروض بدون فائدة أو تخفيض نسبة الفائدة، يدخل إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الاستثمار الخاص على المستوى الوطني حيث طبقا للمادة 16 من المرسوم رقم 96-14المؤرخ في 25 جوان 1996.[1]

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارAND

وهي مؤسسة عمومية ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2] ومن مهامها: تسجيل وترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج، ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية، تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال، وتأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتقييمها، إعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليه.

أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارAPSI من1993-2000 **ثم** أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المنشأة لدى رئيس الحكومة بموجب الأمر 01-03 مؤرخ في 20أوت2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 06-08 الصادر في 15جويلية 2006.[3]

3-المجلس الوطني للاستثمار CNC

و هو هيئة رئيسية لمجموعة المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار وتنظيم وتسييره، يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته و ويتشكل من مجموعة من الوزارات، حيث يجتمع المجلس مرة واحدة

---

[1] – فطيمة ساسي، عبد الصمد سعودي، مرجع سابق ، ص92

[2] – أسماء زينات، **مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2016، ص 119.

[3] – جهاد رحماني، كمال ديب، **دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر**, دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة الجزائر ، 2022 ، ص 121.

كل ثلاثة أشهر، و يمكن استدعاؤه عند الحاجة من طرف رئيسه أو من طلب من أحد أعضائه وهو مكلف من المهام التالية[1]:

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وألوياته.
- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار المسنود إليه وتحديد الاهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة.
- دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة عليها.
- الفصل على ضوء اهداف تهيئة الاقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.
- تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.

4-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02، المؤرخ في نوفمبر2022، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01، ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة حقيقية لترقية القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية .[2]

تشكلت اغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة ،حيث شهد عددها تطور في بالغ الاهمية ابتداء من سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات امام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاول لدى خريجي الجامعات من جهة اخرى.

ان جميع الاحصائيات المتوفرة تدل على ان اكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم انشاؤها ما بين 2001-2007 وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2001.

[1]- اكرام مياسي، مرجع سابق، ص 128.

[2] - فطيمة ساسي ، عبد الصمد سعودي، المرجع السابق ، ص ص 92-93.

الجدول رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2020

الوحدة: بالأرقام

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
2001	179893	99.56	778	0.44	180671
2002	189552	99.59	778	0.41	190330
2003	207949	99.62	778	0.38	208727
2004	225449	99.65	778	0.35	226227
2005	245842	99.64	874	0.36	246716
2006	269806	99.72	739	0.28	270545
2007	293946	99.66	666	0.34	294612
2008	392013	99.84	626	0.16	392639
2009	455398	99.87	591	0.13	455989
2010	471634	99.88	557	0.12	472191
2011	511856	99.88	572	0.12	512428
2012	550511	99.89	557	0.11	551068
2013	601583	99.90	557	0.10	602140
2014	656949	99.91	542	0.09	657491
2015	716895	99.92	532	0.08	717427
2016	786989	99.96	390	0.04	787379
2017	1060025	99.98	264	0.02	1060289

2018	1092908	99.98	262	0.02	1093170
2019	1171701	99.98	244	0.02	1171945
2020	1231073	99.98	229	0.02	1231302
مجموع	11311972	/	11314	/	11323286

المصدر: سفيان عبد لعزيز، لخضر دولي و سمير بن عبد العزيز، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الادارية ،المجلد06 العدد01 ،جوان2019، ص ص 222-223.

من خلال معطيات الجدول رقم (02) نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2020 بـ 1231302 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام، هذا بعد ما كانت سنة 2019 تقدر بـ 1171945 مؤسسة، حيث كان يبلغ العدد الإجمالي180671مؤسسة سنة 2001 ،هذا التطور راجع إلى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي مرت بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 يقدر بـ: 179893 مؤسسة لتبلغ سنة 2020 ب1231073 مؤسسة، بزيادة تقدر بـ1106247مؤسسة مقارنة بسنة 2001. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778مؤسسة منذ سنة 2001حتى سنة 2004 ثم ارتفع هذا العدد إلى 874 مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ 739مؤسسة، ليستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2020 ليبلغ عددها 229 مؤسسة.

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في زيادة التشغيل

أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما ادى الى تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية الخوصصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث إن مساهمة هذا النوع من القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي، كالحد من ظاهرة البطالة والفقر التي تعتبر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية في

الدول النامية، وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي، حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر[1].

عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية في إطار تشريعي بموجبه تم منح الاستقلالية للمؤسسة العامة ، وذلك بإخضاعها لأحكام القانون الخاص واعتبارها شركة تجارية، ولكن لم يتم ذلك إلا في سنة 1995بصدور القانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ، والقانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة الاقتصادية ، وفي سنة 2001صدر قانون جديد يلغي النصوص السابقة والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها ونقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية.[2]

الشكل رقم (02): تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال فترة 2000-2018

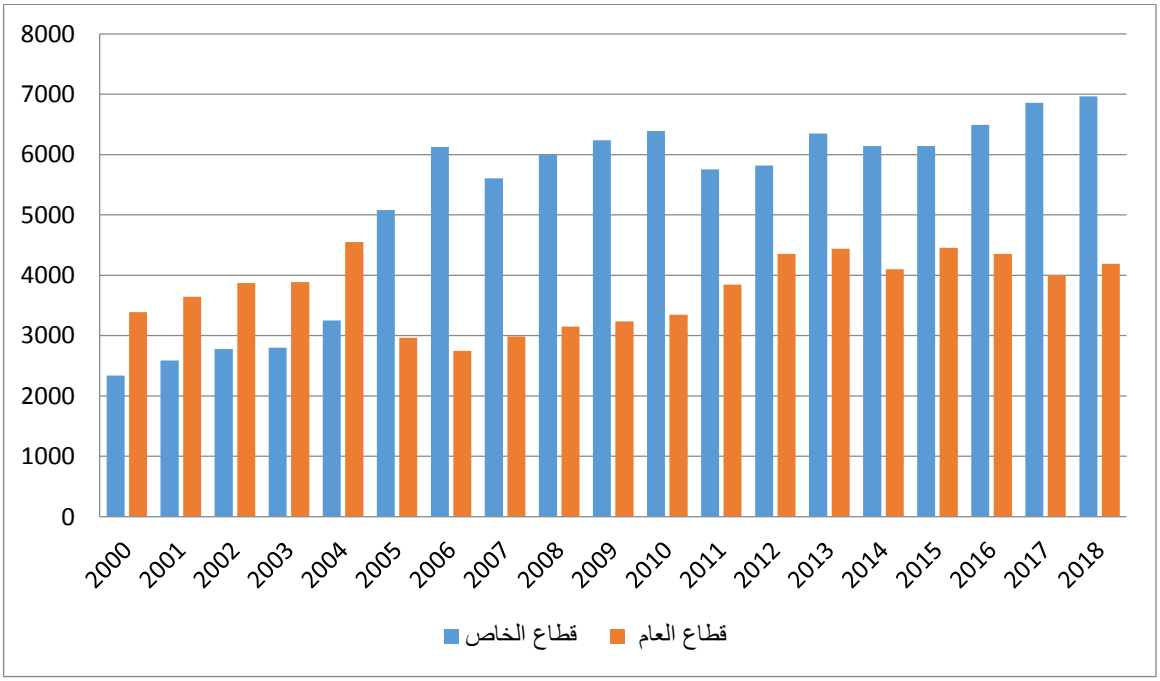

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على شهيرة عديسة، زكرياء جرفي، انفال نسيب، مرجع سابق، ص ص 493-494.

[1] – شهيرة عديس ، زكرياء جرفي وانفال نسيب، **دور القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل في الجزائر** دراسة قياسية ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 20 العدد02، 2020 ، ص482.

[2] – الجريدة الرسمية، 22 المادة13، الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، **المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها**، الجريدة الرسمية 47 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن القطاع العام وحتى سنة 2004 كان يوظف العمال أكثر من القطاع الخاص وفي حدود 60% من العمالة المشتغلة، ولكن منذ سنة 2005 وحتى سنة 2018 أصبح القطاع الخاص هو المسيطر على التشغيل بمتوسط 62.42% وأصبح القطاع العام لا يشغل أكثر من 40%، وهذا راجع للتسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الاستثمار الخاص، كما أن العمالة في القطاع العام جزء كبير منها هم أصحاب عمل مؤقتين .

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و الية تفعيله

اصبح من الضروري ان تسلك الجزائر طريقا امنا للتخلص من التبعية النفطية ، و لا شك ان زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة، و تعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و تنويع مصادر الدخل، وعليه دفع بالسلطات الجزائرية الى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية خاصة في قطاعات الفلاحة، الصناعة و الخدمات من اجل الوقوف على مدى مساهمة القطاعات في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: واقع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

1-مساهمة القطاعات الاقتصادية في ناتج المحلي الخام:

لحساب نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج الكلي نستعمل الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والشكل التالي يبين نسب القيم المضافة التي ساهمت بها القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الناتج المحلي بالجزائر خلال فترة 2000-2020

الشكل رقم (03): الرسم البياني لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للجزائر 2000-2020

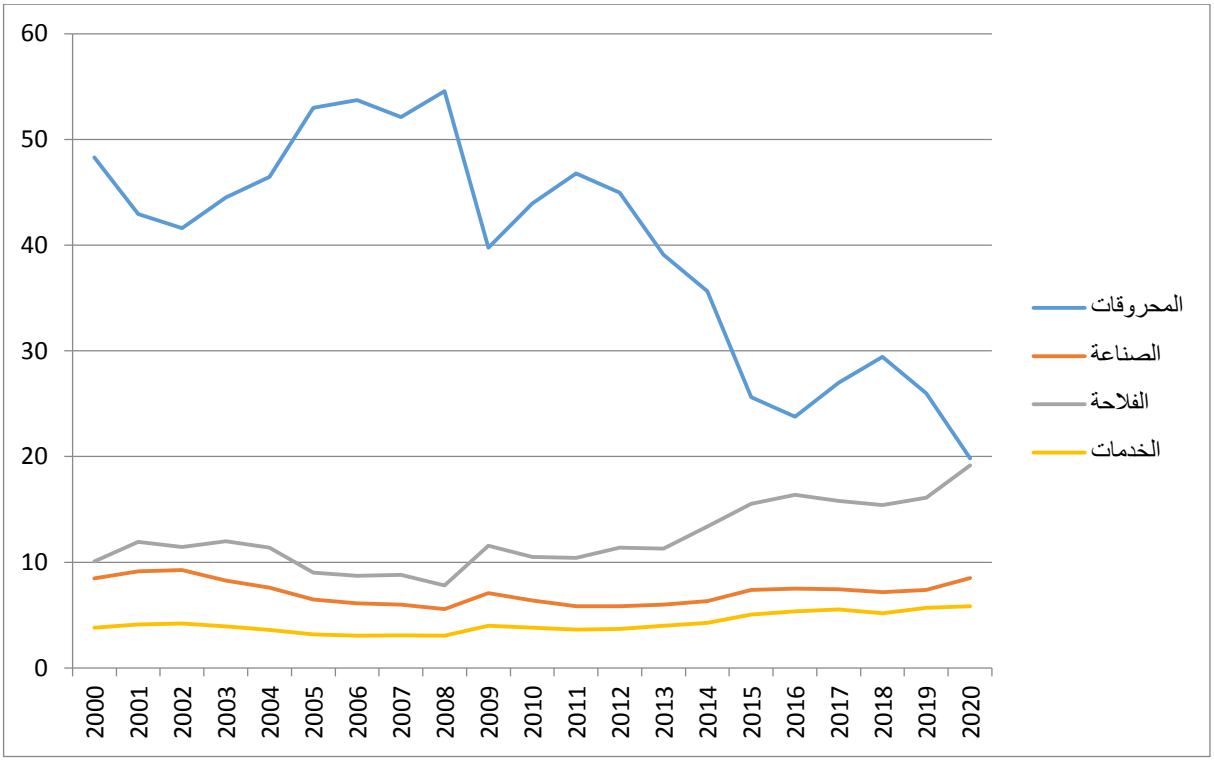

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ تباين في مساهمة قطاعات اقتصادية في الناتج الداخلي الخام :

1-1 قطاع المحروقات:

نلاحظ من خلال الجدول مساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام و التي قدرت في المتوسط 39.36% مما يؤكد ان قطاع المحروقات هو محرك الرئيسي لنمو، كما توضح معطيات الجدول انخفاض مساهمة في الناتج الداخلي بين السنوات الاخيرة أدى الى تباطء معدلات النمو الاقتصادي.

2-1 قطاع الفلاحة: عرفت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2020 معدلات لابأس بها، حيث انتقلت نسبة الناتج الفلاحي من 10.09% عام 2000 الى 20.92% خلال عام 2020، و هذا نتيجة تطبيق برامج المخطط الوطني للإنتاج و كذا سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و ما انفق عنهم من أموال ضخمة ، و حتى ان شهدت بعض السنوات انخفاض في نسبة الناتج المحلي الزراعي الا انه مؤشر عام عرف اتجاها تصاعديا و هذا ما نلاحظه من خلال الشكل.

1-3 قطاع صناعة خارج قطاع المحروقات[1]: يبقى هذا القطاع يسجل ادنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة قدرة ب 7.06% و يرجع ذلك الى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة الى عوامل أخرى تسييريه و تنظيمية، فعلى رغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل لمالية الا ان الاعتماد على أنماط تسييريه بمختلف تطبيقاتها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى ان شركات التسيير و مساهمة و التي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت ان تكون للمؤسسات في البحث عن شركاء، و مساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية و التسييرية، الا ان صلاحياتها كانت محدودة، اما الفترة الأخيرة أي من سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير ربما في سنوات القادمة.

و يبين فحص تطور الإنتاج الصناعي، ان قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه شكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية و الالكترونية و الكهربائية و الجلد و النسيج و النشاطات المتنوعة و في الأخير يعد قطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، و بسبب ضعف المنظومة المالية و عدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، و قانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي امام المستثمر المحلي من اهم الأسباب التي تجعل مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة.

1-4 قطاع الخدمات: على الرغم من أن نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، ضئيلة إلا أننا بإمكاننا القول أن قطاع الخدمات يشهد تحسنا في السنوات الأخيرة، حيث كانت الذروة سنة 2020 تقدر ب 5.84 ، وذلك راجع إلى تبني الجزائر لسياسات مختلفة تهدف لتطوير مختلف مؤشرات التنمية البشرية.

2-هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع المحروقات، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التنموية على عائدات تصدير المحروقات، و ذلك بالرغم من اجراء الدعم و تشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها منذ 1996، ظلت الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى 5% حتى في احسن الظروف[2].

---

[1]- عبد صمد سعودي، **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري- دراسة تطبيقية نموذج التنويع -هريشمان هرفندل-** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مجلة أبحاث الاقتصادية معاصرة، العدد 02، جامعة محمد بوضياف مسيلة – الجزائر -، 2019، ص 18.

[2]- محمد براق ، عبلة محمد، **دفع الصادرات خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي**، مجلة شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان، 2006 ، الجزائر، ص 125.

نورد بعض الإحصائيات حول الصادرات الجزائرية والمتمثلة في (مواد غذائية، مواد خام، مواد نصف مصنعة، في الشكل التالي :

الشكل رقم (04): تطور الصادرات الجزائرية من (المواد الغذائية، المواد الخام، منتجات نصف مصنعة) للفترة 2000-2020

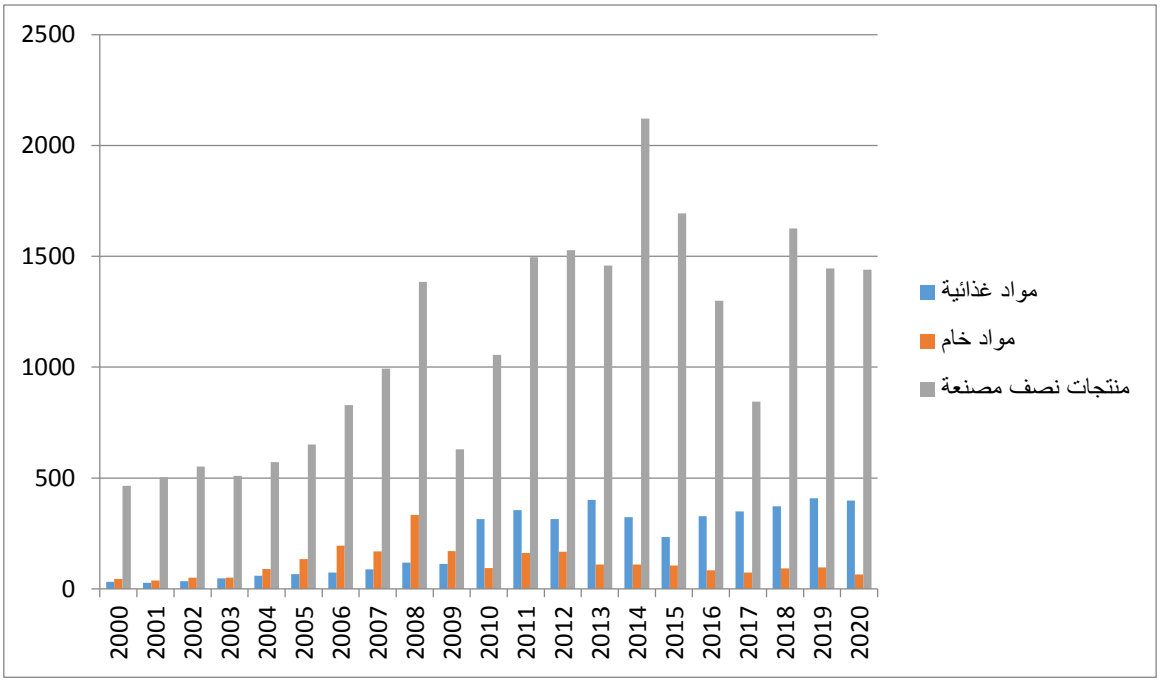

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على الكوط مبارك، قرساس حياة وميلودي مصطفى، **صادرات خارج المحروقات الواقع و المأمول**- دراسة حالة الجزائر للفترة – 2000 الى 2020، مجلة دراسات الاكاديمية، المجلد 03، العد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص 140.

نلاحظ من خلال شكل رقم (04) ما يلي:

- **المواد الغذائية:** شهدت تحسن في سنوات الاولى لغاية سنة 2008 أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها سنة 2013 بمبلغ 402 مليون دولار أمريكي وتسلك بعدها سلوكا مستقرا نسبيا حتى تصل لأعلى قيمة لها سنة 2019 ، ويمكن تفسير ذلك بإمضاء عقود تصدير منتج البطاطا نحو إسبانيا. كما يعتبر السكر، المياه المعدنية والغازية، التمور، من أهم المواد الغذائية المصدرة.

- **مواد خام:** شهدت هي الأخرى تحسن من سنة لأخرى لغاية سنة 2005 أين بدأت بعدها في اجتياز عتبة المئات لتصل ذروتها سنة 2008 بمبلغ 334 مليون دولار أمريكي لتشهد بعدها ثبات نسبي، ويعتبر الفوسفات أهم هذه المواد تليه بقايا الورق بنسبة ضئيلة مقارنة به.

- **المنتجات نصف المصنعة:** تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، حيث شهدت تحسن من سنة لأخرى لتتجاوز عتبة الآلاف سنة 2008 وبلغت ذروتها سنة

2014 بمبلغ 2121 مليون دولار، ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية 2017 تم عاودت التحسن بعد ذلك، وتتشكل أساسا من زيوت النفطية و مشتقاتها.

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر2000-2020

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل هيرشمان على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2020) التي تميزت ببرامج الاستثمارات العمومية، و الشكل التالي يوضح درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري:

و سنلخص معيطات الجدول في الشكل التالي

الشكل رقم (05): مؤشرات تركيز وتنويع الصادرات حسب المنتج السنوي (2000-2020)

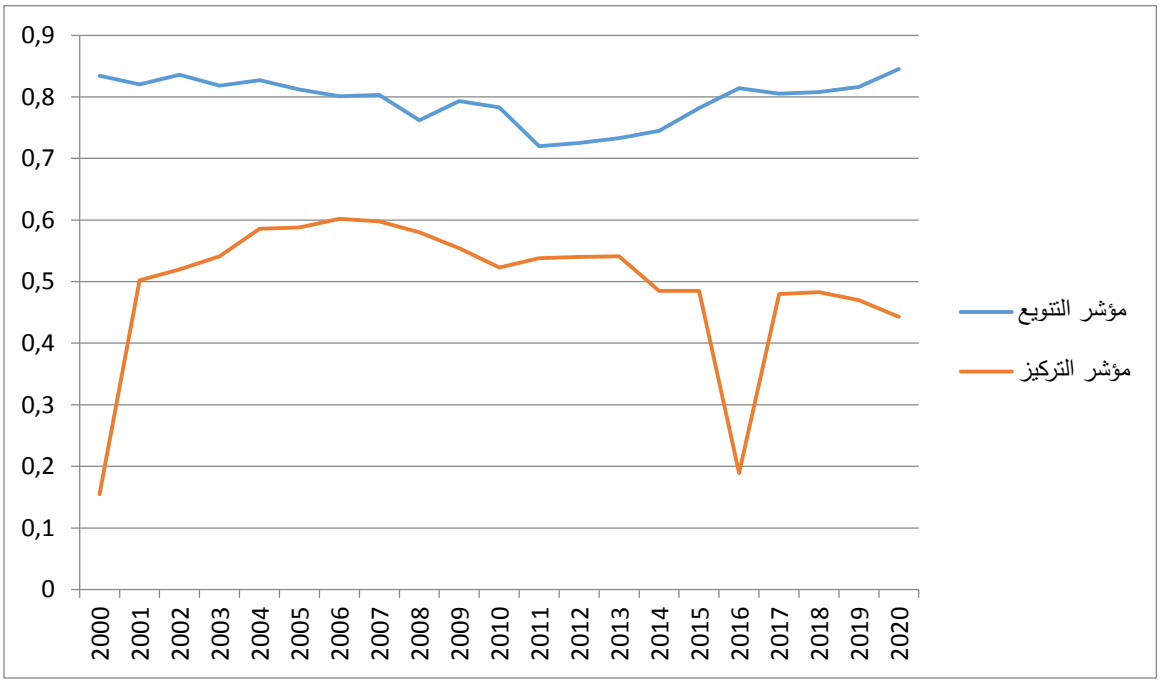

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع : تاريخ الاطلاع 2023/05/04

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) ان قيم كلا المؤشرين قريبة من الواحد و هو ما يدل على ان الجزائر اقتصادها يعتمد على قطاع المحروقات، كما نلاحظ انخفاض و ثبات و استقرار ملحوظ في مؤشر التنويع و التركيز خلال فترة 2006-2015 يفسر ذلك ان الجزائر أعطت اهتمام لتنويع الاقتصادي و للمشاريع خارج قطاع المحروقات، و في السنوات الأخيرة نلاحظ ان مؤشر التركيز انخفض أي اقترب الى (0) ليصل سنة 2016 الى 20% و هذا راجع الى انخفاض أسعار البترول لكن في مقابل نلاحظ ارتفاع في مؤشر التنويع و هذا دليل على ان الجزائر انخفاضها في مؤشر التركيز ناتج عن انخفاض في انتاج و تصدير المحروقات في مقابل عدم وجود بديل مقابل لذلك.

المطلب الثالث: اليات و استراتيجيات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر

هناك العديد من اليات و استراتيجيات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق تنويع الاقتصادي و الخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل انهيار أسعار النفط من أهمها ما يلي:

1-إجراءات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

ان ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية، ولهذا الغرض عملت هده السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شانها ان تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير الجيد كان نتيجة الازمة البترولية لعام 1986 أين انخفض سعر البترول الى ادنى مستوى له مما اجبر السلطات بان تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في اطار محدد ألا و هو القطاع غير النفطي[1].

1-1 استراتيجية تحرير التجارة الخارجية: عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989 ، حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت في:

- تخفيض عجز الميزانية : في البداية يمكن ان يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص اق الإنفاق العام بما في ذلك لإعانات.
- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العام
- إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الاسعار.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

و من اجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة إجراءات تمثلت في:

- الاسعار تخضع لعدة مقاييس ابرزها حالة العرض و الطلب. القانون رقم 89-12
- تبني نظام الوكلاء المعتمدين و تجار الجملة، و سماح للوكلاء المعتمدين و تجار المقيدة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من اجل إعادة بيعها على حالها مع اعفائهم من إجراءات المراقبة التجارة الخارجية و الصرف القانون رقم 90-16 المتعلقة بقانون المالية التكميلي لسنة 1990.
- شروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، عمل على تحرير التجارة الخارجية بصورة فعلية على حساب الرخيصات و التدخلات الإدارية المرسوم التنفيذي 91/ 37 .
- إعادة جدولة الديون.

[1]- مدوري عبد الرازق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، وهران، الجزائر،2011/20121، ص ص 209 210.

– إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 24 – 20 المؤرخة في 12/ 1994/04.

وبالتالي استراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تكشف لنا عن نية الحكومة في تبني مبادئ و قواعد اقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية الى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

1-2 سياسة سعر الصرف[1]: شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنت أغلبيتها مع الاصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها عطاء القيمة الحقيقية والداخلية و الخارجية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى الى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا الحجز طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات و تقليل من الواردات عن طريق سعر الحقيقي لقيمة الدينار يتناسب هذا الهدف.

1-3 الإجراءات الجبائية[2]: قامت السلطات باصطلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط ولتطبيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية، وذلك من خلال إعفاء كلي أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو على نشاط المهني.

1-4 الإجراءات الجمركية: اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي الى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية، من خلال الاعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية في اطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون.

2-إجراءات متعلقة بالاستثمار

اعتبرت الجزائر ان الإعداد لفترة ما بعد النفط، بناء اقتصاد إنتاجي لابد إن يتم من خلال وتيرة من الإصلاحات و الخيارات تتمثل في:

---

[1]– بلقلة براهيم، **اليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008، ص ص 146 165.

[2]– قاسمي لخضر، **اثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر 2013/2014 ، ص 6.

2-1 إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1]: أفرزت العولمة و التقدم التكنولوجي الكثير من التغيرات على الصعيد الدولي، كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، واهم الاجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نذكر:

- **إصدار قانون النقد والقرض في 1990** : دعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، وترخيص الغير مقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.
- **قانون تطوير مناخ الاستثمار وأليات لسنة 2001** : الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

2-2 تشجيع القطاع الخاص:

افرد المشرع الجزائري في إطار ترقية الاستثمار لمتعاملي القطاع الخاص امتيازات مختلفة عينة و جبائية ومالية لحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية، نوضحها في الآتي[2]:

- **امتيازات عينية:** ترتبط بالعقار الصناعي و التجهيزات و المواد الاولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة ارضية لإقامة مصنعه أو وحدته الانتاجية، مع امكانية استفادته من التجهيزات والمواد الاولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.
- **امتيازات جبائية:** بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية.
- **الامتيازات المالية:** و تقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة.

---

[1]- رحالية بلال، جابر مهدي، **تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع و التحديات –حالة الجزائر–**، مداخلة مقدمة ضنن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30 نوفمبر 2016 ، جامعة اكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، ص 13 .

[2]- شيخي بلال، رحيم سعيد، **حتمية تفعيل دور القطاع الخاص و تحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016 ، جامعة أكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، ص 6.

2-3 تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]:

شهد قطاع (م ص م) في الجزائر وتيرة نمو متسارعة نتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص و التي تعتبر الم ص و القاعدة الاساسية له، كما أن الدولة أولت اهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، و تجلت هذه الاهمية في استحداث هيئات و اعتماد برامج لدعم و ترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الجزائر

ان عملية البحث عن البدائل المناسبة لتنويع قاعدة الاقتصاد الجزائري أمر أكثر من ضروري، باعتبار أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي أثر عليه، فانتهاج سياسة التنويع الاقتصادي تتمحور حول ضرورة تبنيها لاستراتيجيات تنموية لعدة قطاعات أبرزها القطاع الصناعي ،السياحي، الاستثماري ، الذي يساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتمكين من النفاذ إلى الاقتصاد العالمي.

المطلب الاول: إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي

تعتبر مختلف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية بفرض تحقيق انعاش اقتصادي خلال الفترة 2000-2022 رؤية و خطة اقتصادية للوصول الى بناء اقتصاد متنوع و العمل على فك ارتهان الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات و ايراداته، و لهذا تعتبر هذه الجهود المبذولة كدافع لتحقيق اهداف الاقتصادية لهذه البرامج والمخططات التنموية التي رصدت لها اعتمادات مالية ضخمة تميزت بالرفع من حجم النفقات العامة بنوعيتها البشرية و التجهيزية، و فيما يلي تفاصيل هذه البرامج.

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولار امريكي وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تحسين الخدمات العمومية في المجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، و قد تزامنت هذه العمليات مع مجموعة من الإجراءات الخاصة

[1] – .فراح رشيد، زميت الخير، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة التنويع الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني، حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة أكلي محند كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، الجزائر، ص ص 6 7.

بالإصلاحات المؤسساتية، و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية[1]، و قد انحصرت الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج في ثلاث اهداف رئيسية هي:

- تحقيق التوازن الجهوي
- انشاء مناصب شغل، لاسيما في مجال البناء و الاشغال العمومية.
- مكافحة الفقر و تحسين المستوى المعيشي.

ضمن هذا الاطار تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الى اربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين، و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار د.ج

	2001	2002	2003	2004	المجموع	%	عدد مناصب الشغل المستهدفة (الف منصب)
اشغال الكبرى و هياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1	148.8
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8	50.75
قطاع الفلاحة و صيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4	230
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6	/
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	10	580

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال سداسي الثاني من سنة 2001 ، ص87.

و سنلخص معطيات الجدول في الشكل التالي:

[1]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في فترة 2000-2010**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013، ص 46.

الشكل رقم (06): توزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

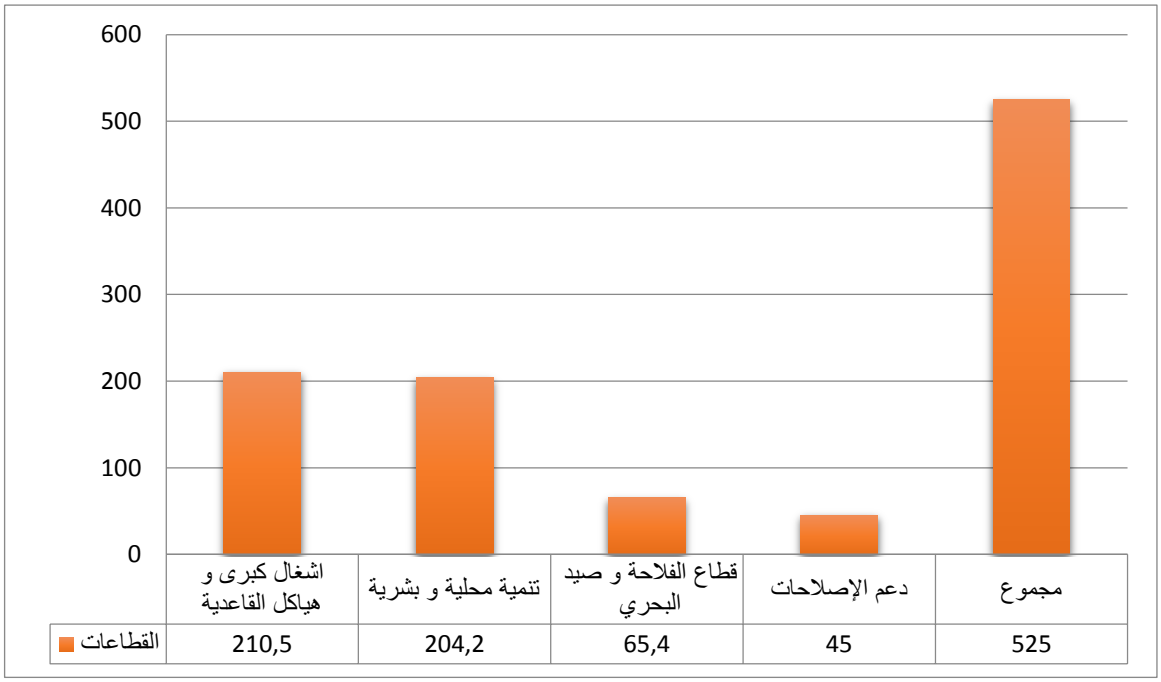

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على الجدول رقم 06.

من خلال الجدول رقم (06) تبين لنا ما يلي:

1-1 ان قطاع الاشغال الكبرى و هياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد من مبلغ قدره 210.5 مليار دج، أي ما يعادل 40.1% من الاعتمادات المالية الاجمالية، وزعت على شكل التالي[1]:

- **التجهيزات الهيكلية:** بمبلغ 142.9 دج، و تشمل البنى التحتية للمياه (31.3 مليار دج)، البنية التحتية للسكة الحديدية (54.6 مليار دج)، قطاع الاشغال العمومية (54.3 مليار دج)، الاتصالات السلكية و اللاسلكية (10 مليار دج)

- **تنشيط المناطق الريفية في الجبال و الهضاب و الواحات:** بمبلغ 67.6 مليار دج لتعزيز التنمية في هذه التنمية في هذه المناطق و تحسين ظروف المعيشية فيها، و حماية البيئة و تجمعات المياه.

2-1 بلغت نسبة المبالغ المخصصة للتنمية المحلية و البشرية 38.8 % من إجمالي الاعتمادات المالية للبرنامج، وهو ما يعزز من فرص تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، و تحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بن أفراد المجتمع.

3-1 قطاع الفلاحة و الصيد البحري استفاد فقط من مبلغ 65,4 مليار دينار، وهو ما يمثل 12,4 من إجمالي الاعتمادات المالية، و يعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 201.

2000 هو " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA "يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، وقد تركز أساسا حول تكثيف الإنتاج الفلاحي لترقية صادرات المنتجات الزراعية، و تحويل أنظمة الإنتاج للتصدي لظاهرة الجفاف، حماية النظام البيئي الرعوي ومعالجة ديون الفلاحين، أما في مجال الصيد البحري فقد اعتمد البرنامج عدة اليات أهمها:

- توفير موارد للصندوق الوطني للمساعدة على مصايد الأسماك و تربية الاحياء المائية.
- إنشاء مؤسسة الائتمان لصيد الأسماك و تربية الاحياء المائية، وحل مشكل ديون الصيادين.

4-1 يقدر المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات ب 45 مليار دج، أي نسبة 8,6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الاجراءات و السياسات المصاحبة لتنفيذ هذا البرنامج، والتي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة

.2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

خصص لهذا البرنامج عند إطلاقه سنة 2005 مبلغا قدره حوالي 4203 مليار دج، (حوالي 55 مليار دولار)، إلا أن هذا المبلغ وصل في نهاية الفترة إلى حدود 17500 مليار دج[1]، وقد تم تقسيمه (البرنامج) إلى خمسة برامج فرعية يمكن ايضاحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

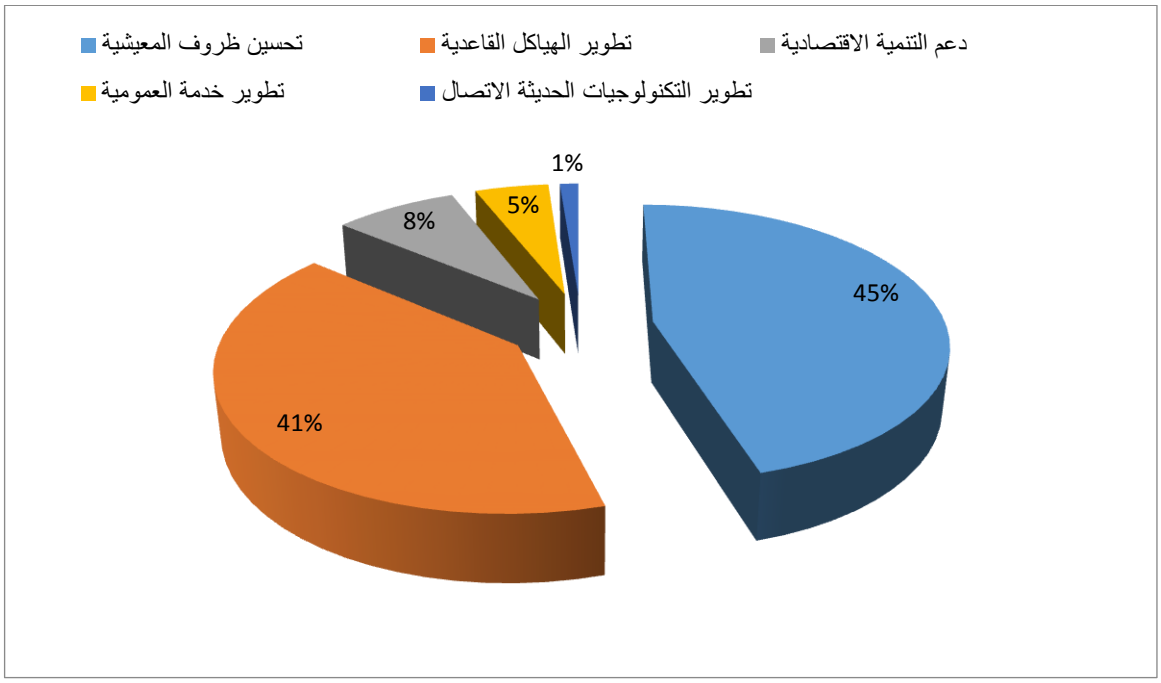

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور** -دراسة تحليلية- تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010 - 2014 ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16 ، 2016 ، ص: 271 .

[1]- صادق هادي، مرجع سابق، ص 141.

من خلال الأرقام الواردة في الشكل أعلاه نلاحظ أن هذا البرنامج قد ركز أساسا على تحسين ظروف معيشة السكان، حيث رصد لهذا الجانب مبلغ 1908,5 مليار دج، وهو ما يمثل 45.5 % من المبلغ الإجمالي، و يركز هذا البرنامج الفرعي على تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد ودفع عملية التنمية البشرية بشكل أساسي.

كما حاز قطاع الهياكل القاعدية على ثاني أكبر اعتماد مالي ضمن البرنامج، حيث قدر بحوالي 1703,1 مليار دج، أي ما نسبته 40.5 % من إجمالي الاعتمادات المالية، و يشمل مواصلة تطوير قطاع الأشغال العمومية، و المياه وكذا التهيئة العمرانية.

بينما قدرت الاعتمادات المالية المخصصة لدعم التنمية الاقتصادية بحوالي 3337,2 مليار دج، أي حوالي 8% فقط من إجمالي المبالغ المالية للبرنامج، وقد وجهت أساسا لتطوير ودعم قطاعات الإنتاج الحقيقي، وأهمها قطاع الصناعة بما فيها النفطية، وقطاع الفلاحة، و السياحة، وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تطوير استخدام الطاقات البديلة.

كما تم تخصيص ضمن هذا البرنامج ايضا مبلغ 203,9 مليار دج، أي حوالي 5% لتطوير وتحسين الخدمة العمومية المرتبطة بقطاعات العدالة و الداخلية و المالية والتجارة، وكذا قطاع البريد والاتصال.

3-البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يعتبر هذا برنامج تتمة للبرامج السابقة التي انطلقت منذ سنة 2001 ضمن إطار ديناميكية إعادة الإنعاش للاقتصاد الوطني، وقدرت الاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 21214 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار امريكي، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى قسمين هامين[1]:

القسم الأول: بغلاف مالي قدره 9700 مليار دج، خصص لاستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز أشغال عمومية، هياكل قاعدية.

القسم الثاني: بغلاف مالي قدره 11514 مليار دج، خصص لإنجاز مشاريع جديدة، مع توجيه أكثر من 40 % من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية.

و قد تم تقسيم هذا البرنامج الى ثلاث محاور أساسية يمكن توضيحها في الجدول الاتي:

[1]- صادق هادي، مرجع سابق، ص 144.

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي لبرنامج خماسي للتنمية 2010-2014

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	% من اجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان:	9903	45.42
-السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين الخدمة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2-برنامج تطوير هياكل القاعدية:	8400	38.52
- قطاع الاشغال العمومية و النقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برنامج دعم تنمية الاقتصادية:	3500	16.05
- الفلاحة و تنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	500	

المصدر: صادق هادي، مرجع سابق، ص 145.

بناء على الجدول رقم (07) فقد تم تقسيم اعتمادات البرنامج الخماسي 2010-2014 كما يلي:

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 45.42 % من إجمالي الاعتمادات المالية للبرنامج

- **قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له ب 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% من إجمالي الاعتمادات.

- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري و التشغيل:** استفادت من مبلغ 3500 مليار دج، بنسبة 16.05 % من إجمال الاعتمادات المالية للبرنامج.

وعموما يمكننا القول أن التوزيع القطاعي للاعتمادات المالية المرصودة لهذا البرنامج الخماسي، يعكس رغبة الدولة في استهداف تطوير أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و مستويات التشغيل، والمساهمة في بناء اقتصاد وطني متنوع وقوي.

4-برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة و نظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في اطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من اجل دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية.

و في هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 و الذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 مليار دج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7% مقارنة بنسبة 2014[1]، و نسبة نمو اقتصادية قدرتها 4.25% خارج قطاع المحروقات و نسبة تضخم قدرتها 3%[2].

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية الى إيجاد التوازن للتقلبات الحاصلة جراء انهيار أسعار البترول في السوق الدولية، اذ ان بمجرد تراجع سعر البرميل للواحد للبترول بقيمة واحد دولار يكلف الخزينة حوالي 100 مليون دولار في اليوم[3].

فمن اهم نقاط التي جاء بها المخطط الخماسي(2015-2019)

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7% محلول سنة 2019.

-ايلاء عناية خاصة تكوين المورد البشري من خلال تشجيع و ترقية تكوين الأطر و اليد العاملة المؤهلة.

- تحسين مناخ الاعمال من خلال تبسيط إجراءات انشاء المؤسسة و لسيما توفير العقار و الحصول على القرض و على خدمات عمومية جديدة.

- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية و الريفية، التي من شانها تحقيق الامن الغذائي و تقليص فاتورة استراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية.

---

[1] _ http://www.premierministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=3765&Itemid=229 le 13/05/2023

[2] – خديجة حساين دواجي، دراسة إحصائية للبرامج التنموية و اثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2004)، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص إدارة و اقتصاد مؤسسة، جامعة عبد حميد ابن باديس، مستغانم، 2015/2014، ص 37.

[3] _ http://www.premierministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=3765&Itemid=2291 le 13/05/2023.

5- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

جاء تنفيذ خطة الإنعاش اقتصادي بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية خلال اجتماع الوزراء 26 جوان 2020، و حدد رئيس جمهورية نطاقها و المواعيد النهائية لتنفيذها و ثم التذكير بأهدافها الطموحة في هذا السياق مثل خفض الصادرات في 2020 بمقدار 10 مليارات دولار و تقليل اعتماد على المحروقات مع تحقيق 5 مليارات دولار على اقل في عام 2020 من صادرات غير الهيدروكربونية، كما أشار أيضا الى القطاعات المزدهرة التي ينبغي ان تكون محركات النمو، الزراعة الصحراوية، صناعة الادوية و الطاقات المتجددة، المشاريع الناشئة و المتناهية الصغر في مجال الخدمات التكنولوجية و الصناعات الصغيرة[1].

و فيما يتعلق بشروط نجاح عملية تنشيط القطاعات و الشركات، فقد تم اتخاذ عدة تدابير، و لاسيما التنويع الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثمار، و الغاء التجريم عمل الإدارة و عدم التمييز بين القطاع العام و الخاص و تعزيز أدوات التمويل الجديد، و رقمنة جميع القطاعات من اجل إدارة اقتصادية جديدة وزيادة شفافية العمل العام

وبالتالي يعد مخطط الإنعاش الاقتصادي هذا ضرورة قصوى لمواجهة جميع التحديات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات القادمة. وبهذا الصدّد، حدد السيد رئيس الجمهورية الخطوط الرئيسية لمخطط الإنعاش الاقتصادي، وكذا الإطار الشامل والمدمج الذي من شأنه توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية القائمة أساسًا على تكافؤ الفرص للجميع.

يجب أن يعتمد مخطط الإنعاش هذا على إدماج متناسق لجميع جوانب الإصلاحات، سواء كانت إصلاحات اقتصادية كلية أو اقتصادية جزئية أو تنظيمية أو حتى مؤسسية. على أن تشمل هذه الإصلاحات آليات استباقية وفعالة للتعامل مع أي آثار جانبية قد تنجم عن هذه التدابير، ولاسيما على القدرة الشرائية للمواطنين.

يجب أن يقوم مخطط الإنعاش أساسًا على ما يلي:

- تعزيز دولة القانون (سيادة القانون)
- تعزيز المؤسسات (تعزيز قدرات الدولة)
- تكريس تكافؤ الفرص (العدالة الاجتماعية)
- المشاركة في إعداد (السياسات الشمولية)
- الاستدامة المالية للمشاريع والبرامج و الإصلاحات
- تحسين مستوى التعليم (تحسين رأس المال البشري)

[1] -premier-ministre.gov.dz

– تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإن تجسيد هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة يظل يعتمد على تحرير جميع المبادرات من القيود البيروقراطية من خلال الرقمنة وتطهير تراكمات الماضي، مع ضمان استقرار إطارنا التشريعي.

في هذا السياق ، توجه الحكومة عملها نحو الجوانب الآتية:

– تنويع اقتصادي.

– التحكم في تأطير تجارة الخارجية.

– تثمين الموارد الطبيعية، ولاسيما الإمكانات المنجمية.

– استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات مصنعة محليًا.

– ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى.

– تثمين طاقاتنا البشرية الإبداعية والمبتكرة، وخاصة تلك المقيمة في الخارج.

– إلغاء الالتزام باللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.

– إلغاء النظام التفضيلي في مجال استيراد مجموعات SKD / CKD .

– استكمال النظام البيئي اللازم لتطوير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تعزيز القاعدة الانتاج الصناعية ،خدمات الاستثمار والسياحة

1–مساهمة القطاع الخاص في تعزيز القاعدة الصناعية

يعتبر القطاع الصناعي احد اهم أولويات الحكومة الجزائرية، وكبديل استراتيجي للقطاع القائم على قطاع المحروقات، خصوصا في ظل التغيرات يعرفها الاقتصاد الوطني، و لاحظ القطاع الصناعي الجزائري تطورات مهمة خاصة في السنوات الأخيرة.

تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS: يتم تحديد بنية القطاع الصناعي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تسع مجموعات رئيسية و هي:

– الطاقة و المحروقات.

– المناجم و المقالع.

– صناعة الحديد الصلب و التعدين و الصناعة الميكانيكية و الكهربائية.

– مواد البناء، الفخار و الزجاج.

– الصناعة الكيميائية، المطاط و البلاستيك.

– الصناعات الغذائية، التبغ و الكبريت.

- الصناعات النسيجية.
- صناعة الجلود و الأحذية.
- صناعة الخشب و الورق.

الجدول رقم (05): مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي الخام 2020/2009

المعايير / السنوات	المناجم والمحاجر	I.S.M.M.E.E	مواد البناء	كيماويات ومطاط	صناعات زراعية	المنسوجات والحلويات	الجلود والاحذية	الخشب والفلين	صناعات مختلفة
2009	3806.8	13856.8	57210.1	94569.8	574201.3	39168.8	5128.5	18325.8	3768.0
2010	4264.4	14557.0	60271.0	101525.3	627478.0	39222.8	5271.1	18619.3	4047.7
2011	4493.0	15052.4	64886.3	124591.6	680999.5	40052.8	5341.3	16583.4	3931.8
2012	4897.9	15651.0	6773734.3	133039.3	749304.6	42047.2	5415.5	17928.8	3919.1
2013	4025.6	16098.3	69550.1	141124.1	826981.1	42252.9	5415.5	18378.9	4025.0
2014	3728.7	16529.8	74482.8	149576.5	889557.7	42056.8	5686.3	18823.5	3944.5
2015	3862.4	16971.7	80237.8	157053.1	968745.7	43326.9	5501.1	19977.9	4233.3
2016	4484.4	17650.1	87289.5	166710.7	1063924.4	49277.9	5480.3	22804.8	4111.4
2017	5141.3	20282.1	95656.4	178830.1	1131098.6	57651.7	5586.9	25649.2	4131.9
2018	5333.2	24300.7	98933.0	187303.3	1196827.5	61371.3	5842.5	30074.3	4394.1
2019	5442.0	26643.5	100611.9	196930.8	1234358	71016.2	6141.1	32885.8	5272.9
2020	5728.8	29475.2	95760.3	208631.0	1285864.9	72311.8	6292.9	29816.6	5701.1

المصدر: La Direction Technique chargée des Statistique d'Entreprises et du suivi de la Conjoncture، ACTIVE INDUSTRIELLE، N°110 Série E: Statistique Economiques ، Alger، Office National des Statistiques – Décembre 2021-.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (05) والذي يمثل مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الصناعي الخام خلال فترة 2009-2020، حيث سيطرت الصناعات الزراعية على الانتاج الصناعي خلال الفترة المدروسة حيث سجلت سنة 2009 574201.3، وفي سنة 2014سجلت 889557.7، وفي سنة

2020 سجلت 1285864. ويليه معيار الكيماويات والمطاط حيث سنة 2009 سجل94569.8، وفي سنة 2014 149576.5 وفي سنة 2020 سجل 208631.0. وثالثا مواد البناء في سنة 2009 سجل 57210.1، وفي سنة 2014 سجل 74482.8 ، وفي سنة 2020 سجل95760.3. ورابعا المنسوجات والحلويات حيث سنة 2009 سجل 39168.8، 42056.8 سنة 2014، وفي سنة 2020 سجل 72311.8.احتل في المرتبة الخامسة الخشب والفلين حيث سجل 18325.8 سنة 2009 ، 18823.5 سنة 2014 وفي سنة 2020 سجل 29816.6.وبعدها صناعة الحديد والصلب والتعدين والصناعات الميكانكية والكهربائية سجلت 13856.8 سنة 2009، وفي 2014 سجل 16529.8 ، وسنة 2020 سجل 29475.2. في المرتبة السابعة الجلود والاحذية حيث سنة 2009 سجل 5128.5نن، وفي سنة 2014 سجل 5686.3 وسنة 2020 سجل 6292.9.وتاأتي في المرتبة ما قبل الاخيرة صناعات مختلفة سجلت 3768.0 سنة 2009 وسنة 2014 سجلت 3944.5 وسنة 2020 سجلت5701.1. وفي الاخير المناجم والمحاجرحيث سجل3806.8 سنة 2009، وفي سنة2014 سجل 3728.7 اما سنة 2020 سجل 5728.8.

2-مساهمة الإقراض المحلي في القطاع الخاص

تتبع اهمية الائتمان المصرفي في احداث التنمية الاقتصادية وكل محاولة لتقييده ستحول دون تنفيذ المشاريع المربحة وتضر بالنشاط الاقتصادي، بالإضافة الى تنامي دور القطاع الخاص حيث اصبح المصدر الرئيسي لخلق الثروة.

الشكل رقم (08): نسبة مساهمة الإقراض المحلي في القطاع الخاص 2000-2020

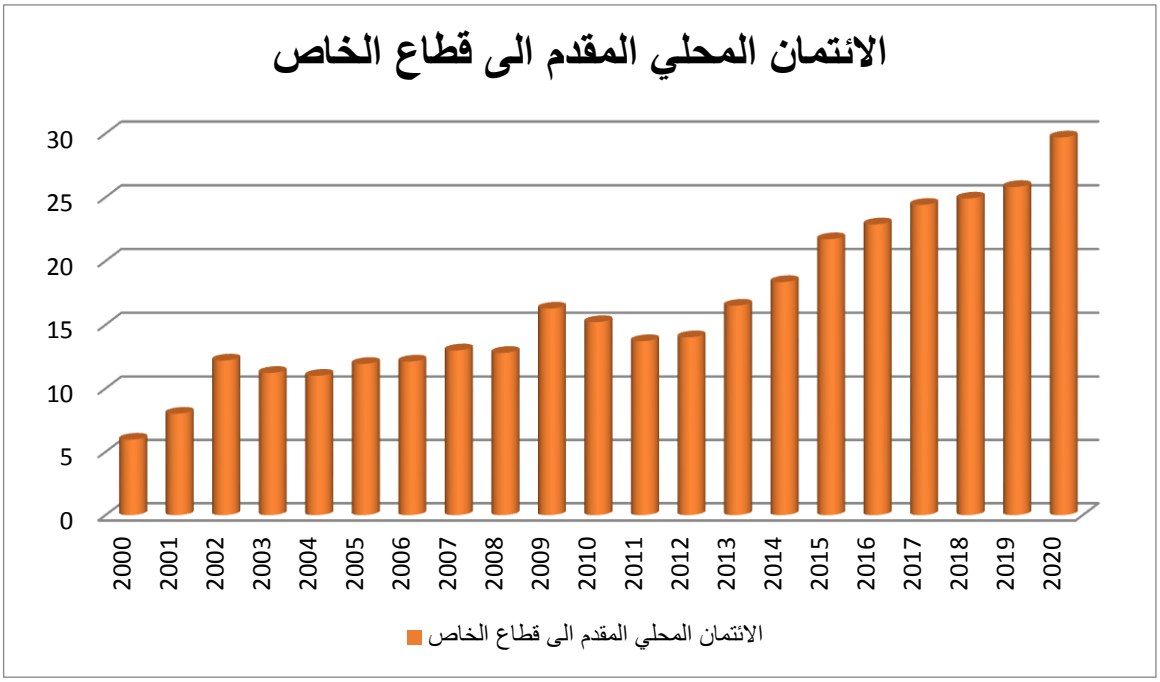

المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على

data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?end=2021&locations=DZ&start=2000

يوم 2023/05/03

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ تزايد حجم التمويل البنكي للاقتصاد، كما يبرز مكانة الهامة للقطاع الخاص ضمن هيكل التمويل، حيث ارتفعت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من5,96563999 سنة 2000 الى 29,6949071 سنة 2020، اي انه تزايد بالضعف، وعليه النظام البنكي يعمل من سنة الى اخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، ويعود ذلك الى انشاء صناديق ضمان القروض وكذلك ارتفاع متوسط اسعار البترول.

2- مساهمة القطاع الخاص في السياحة

قامت الدولة الجزائرية بفتح الباب للقطاع الوطني الخاص للمشاركة في النشاط السياحي، بداية مع المخطط الخماسي الأول، لكن بصورة ضيقة لتتطور العملية بعد التسعينات للقيام بدور المخطط و المنفذ للتنمية السياحية لتشجيعه على المشاركة في التنويع و جلب رؤوس الأموال.

الجدول رقم (06): يمثل عدد السياح الوافدين و الإيرادات السياحية في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الاسعار بالدولار الامريكي

السنوات	الإيرادات السياحية	عدد الوافدين
2000	102000000	866000
2001	100000000	901000
2002	111000000	988000
2003	112000000	1166000
2004	178000000	1234000
2005	477000000	1443000
2006	393000000	1638000
2007	334000000	1743000
2008	473000000	1772000
2009	361000000	1912000
2010	324000000	2070000
2011	300000000	2395000
2012	295000000	2634000
2013	326000000	2733000
2014	316000000	2301000
2015	347000000	1710000
2016	246000000	2039000
2017	171000000	2451000
2018	196500000	2657000
2019	140000000	2371000
2020	50000000	591000

المصدر: من الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=DZ

2023/04/22

الشكل رقم (09): يمثل عدد السياح الوافدين الى الجزائر خلال فترة 2000-2020

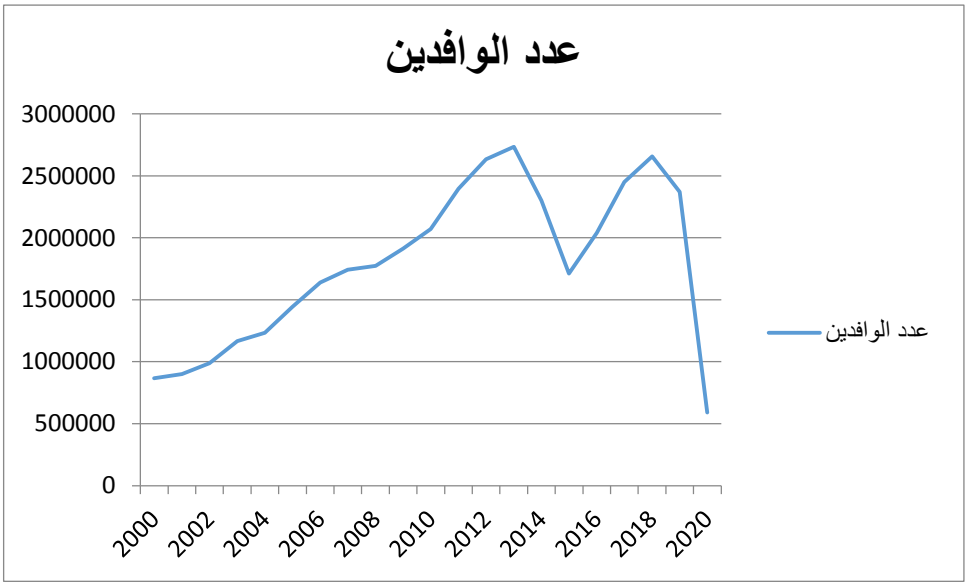

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=DZ يوم 2023/04/22

يبرز من خلال الشكل رقم (08) ان عدد السياح الوافدين للجزائر قد عرف نموا بارزا من خلال الفترة2000-2019 حيث تزايد عدد السياح من 866000 خلال سنة 2000 الى حوالى 2371000 خلال سنة 2019، وقد عكس هذا النمو الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية للنهوض بهذا القطاع الى جانب التقدم الأمني الذي تحقق بعد العشرية السوداء.

كما نلاحظ تراجع في عدد السياح الوافدين خلال الفترة2014 -2015 حيث تراجع عدد السياح الوافدين من 2733000 سنة2013 الى حدود 1710000 سنة 2015 وهذا نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية التي حدت عدد زيارات الجزائريين الغير مقيمين الى بلدانهم، وهذا الى جانب بروز وجهات سياحية منافسة للجزائر خلال هذه الفترة كتونس وتركيا.

كما نلاحظ انخفاض حاد لعدد السياح الوافدين للجزائر سنة2020 حيث بلغ 5000000 وهذا راجع الى ازمة الكوفيد.

الشكل رقم (10): يمثل الإيرادات السياحية في الجزائر خلال فترة 2000-2020

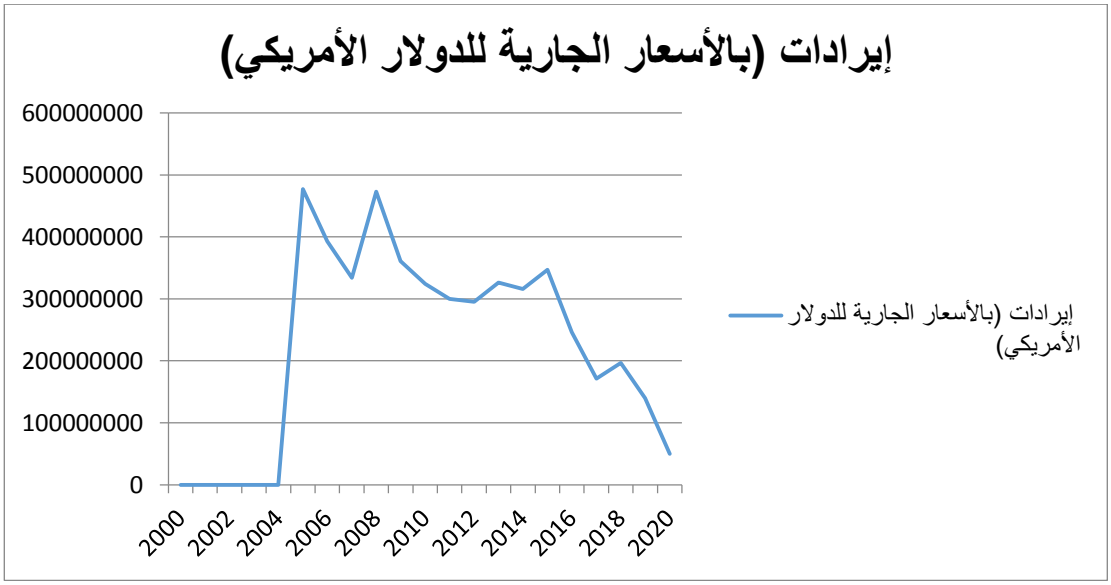

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع

T.RCPT.CD?locations=DZ\https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.IN يوم 2023/04/20

حسب الشكل رقم (09) نلاحظ التطور المتزايد في الإيرادات السياحية في الجزائر و التي ارتفعت حتى وصلت 447 مليون دولار امريكي سنة 2005 أي بمعدل سنوي 62.68% عن سنة 2004، لتعرف انخفاضا حتى 295 مليون دولار سنة 2012 ثم ارتفعت لتصل سنة 2015 الى نحو 347 مليون دولار، لتعود و تنخفض حتى تصل سنة 2020الى 50 مليون دولار.

و قد ساهم هذا التطور بشكل كبير في تطور نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، الا اننا نلاحظ بصفة عامة ضعف و تذبذب الإيرادات السياحية طوال الفترة (2000-2020) اذ بلغت تقريبا في المتوسط ما قيمته 279 مليون دولار وهو رقم زهيد جدا يدل على ضعف القطاع السياحي في الجزائر.

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على القطاع الخاص واثره على التنويع الاقتصادي

في ضوء المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد 19" وانتشاره بين جميع الدول، بدا أن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة ومؤثرة على المستويين العالمي والوطني، حيث ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية تمثلت في "العزل والحجر الصحي ، التباعد الاجتماعي ، المنع من السفر ، الإغلاق التام لجميع مؤسسات الدولة "المدارس والجامعات والشركات والمصانع وأماكن الترفيه وشركات السياحة" انعكس سلبًا على اقتصادات جميع دول العالم، وأدخل النظام العالمي في حالة من الركود، نتج عنها تأثير على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

1-1تداعيات فيروس كورونا على قطاع المحروقات

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم، بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا، الا أن خصوصيته كاقتصاد ريحي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة الى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة و مع تفشي الوباء وجد الاقتصاد نفسه أمام جملة من التحديات.

و أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد19)، نجد قطاع المحروقات حيث تشكل إيرادات النفط و الغاز 94% من اجمالي دخل صادرات الجزائر و 60% من ميزانية الدولة، وصلت مداخيل قطاع المحروقات الى انخفاض قدر ب 20.6 مليار دولار، كما واجهت الجزائر صدمة كبيرة على اثر التقلبات في السوق النفطي حيث شهد تقليص في الإيرادات المالية و عجز كبير في الميزانية في ظل عدم استقرار أسعار النفط، كما التزمت الجزائر باتفاقية الأوبك التي تقضي بخفض انتاج النفط عند 30 دولار أمريكي مما أدى الى انخفاض الإيرادات بنسبة 21.2%و سيتراوح العجز المالي ما بين 6% الى8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الطلب على الغاز الجزائري فقد عرف انخفاض قدره 2%دولار، مع العلم أن الجزائر من أكبر المزودين بالغاز الطبيعي للعديد من الدول الأوروبية والافريقية[1].

[1]– عبد العزيز ، **تداعيات جائحة كورونا على الدول العربية** – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2022–2021، ص 26.

1-2 تداعيات جائحة كورونا على قطاع التجارة

أدت إجراءات وتدابير مواجهة كورونا خلال سنة 2020 إلى تباطأ نمو الاقتصاد العالمي ، ومثلما فيروس كورونا معد على المستوى الصحي للأفراد فقد كان معد اقتصاديا بين البلدان ليشكل من خلال تأثر اقتصادياتها على مستوياتها المحلية أزمة اقتصادية عالمية.

و الجزائر كغيرها من الدول تأثر قطاع التجارة فيها، نتيجة جائحة فيروس كورونا ، فحسب تقرير مديرية الدراسات و الاستشراف التابعة لوزارة المالية فان صادرات و واردات الجزائر قد تراجع خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020 مقاربة من الثلاثي الثالث من سنة 2019، حيث سجلت نسبة 32.57% أي ما يقدر ب 18.04مليار دولار، حيث تعتبر إيطاليا أكبر سوق تصدير بنسبة 15.5% بينما الصين هي المورد الرئيسي للجزائر بنسبة 16.20%[1].

أما التأثيرات الخطيرة التي تسبب بها فيروس كورونا على الواردات و الصادرات في الجزائر فيكمن في ضعف جانبي العرض و الطلب، فمن جانب الاستيراد تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات الصينية و بالتالي أي خلل يصيب الاقتصاد الصيني، فانه يؤثر بالسلب على الاقتصاد الجزائري بسبب العدوى في سلسلة التوريد.

حيث أن توقف الامدادات الصينية من سلع و معدات و أجهزة مما يعيق التوزيع و الإنتاج في الجزائر مع انخفاض المخزون من السلع، أما من جانب الصادرات تعتبر إيطاليا و فرنسا من أكبر الزبائن للجزائر و تحوزان على النسبة الأكبر من الصادرات و بالتالي أي نقص في الطلب على صادراتها، من قبل هذه الدول سيؤثر بالسلب على مداخيلها من العملة الصعبة.

1-3 تداعيات فيروس كورونا على قطاع الصناعة

أما في قطاع الصناعة فتدابير تقييد الحركة و النقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50%من الطاقة العمالية، مما أدى الى تباطؤ حركة الإنتاج و تعطيل حركة التصنيع، بالإضافة الى زيادة عبء الأجور، دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الانفاق الكبير على الأجور.

كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد و قلة توفير المواد الأولية، و شبه المصنعة لبعض الصناعات الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع و التصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين بالإضافة الى هذا فان الصناعة الجزائرية تأثرت بطريقة غير مباشرة، نتيجة تعطيل ديناميكية الشحن و التفريغ بسبب الخضوع لإجراءات

[1]– عبد العزيز، مرجع سابق، ص 28.

الوقاية و التي تمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن و طول فترة الأزمة[1].

1-4 تداعيا فيروس كورونا على القطاع السياحي

يعتبر قطاع السياحة أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة كورونا المستجد نتيجة القيود المفروضة على وجهات السفر ، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر[2].

ومن الأمثلة عن الخسائر المسجلة في قطاع السياحة [3]:

- الفنادق الخاصة و وكالات السياحة و السفر التي بلغت مجمل خسائرها ما يقارب 27.3 مليار دينار جزائري.
- مجمع الفندقة و السياحة و المعالجة بالمياه الذي بلغ مجمل خسائره ما يقارب 2.7 مليار دينار جزائري
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة الذي بلغ مجمل خسائره ما يقارب 87.6 مليون دينار جزائري شهريا
- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة التي بلغ مجمل خسائرها ما يقارب 31.56 مليون دينار جزائري شهريا.

كما أن باقي الأنشطة التجارية و الخدمية التي كانت تعتمد على حركية سياحية في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير

1-5 تداعيات فيروس كورونا على قطاع النقل

لم يسلم قطاع النقل بمختلف فروعه بسبب جائحة فيروس كورونا وتفاوتت نسبة التأثر كل على حدى و سنذكرها في النقاط التالية[4]:

---

[1]- عبد العزيز، مرجع سابق ص 28.

[2] - محمد إسماعيل ، جمال قاسم، **أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2020، ص 3.

[3]- عبد العزيز، مرجع سابق، ص30.

[4]- عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 31-32.

1-5-1النقل البحري

- **النقل البحري للمسافرين** :بعد اصدار القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة ضمن تدابير و إجراءات الحماية من تفشي فيروس كورونا تم تسجيل خسائر للمجتمع الجزائري للنقل الجزائري للنقل البحري قدر ب 50%من رقم أعماله كما تزامنت فترة الاغلاق مع الموسم الصيفي.

- **النقل البحري للبضائع:** سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، و ضمان استقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، و بالتالي فان تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم يتأثر كثيرا. و ظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد و قطع لغيار و المواد الكيميائية، فضلا على نقل مواد أخرى مثل مسحوق الحليب و المواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة.

1-5-2 النقل الجوي: لقد أثر كوفيد 19على شركات الطيران بشكل كبير، و بالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب 1.3مليار دينار، و ذلك منذ تعليق الرحلات الجوية عدا رحلات نقل السلع الضرورية، و هو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96% مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال سنة 2019 .

1-5-3 النقل بالسكك الحديدية : بلغت خسائر الشركة الوصية للنقل بالسكك الحديدية منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا قرابة 1مليار دينار جزائري أي ما يقدر ب 50%من رقم أعمال الشركة مقاربة ينفس الفترة من2019.

فنقل المسافرين كانت الشركة تنقل ما يزيد عن39.5 مليون مسافر و كانت نسبة التوقف جراء الجائحة.

أما نقل البضائع لم يتأثر بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع و المنتجات الاستراتيجية كالحبوب و الحديد.

خلاصة

ان تحقيق مستويات مرتفعة للتنويع الاقتصادي يتطلب ضرورة تبني استراتيجيات فعالة، تساهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية الى الاقتصاد المعتمد أساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة ولا يتحقق ذلك الا باهتمام بالقطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني، من خلال تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة، الصناعة و السياحة و حتى القطاع الخدماتي.

و في الأخير وامام هذا الوضع الاقتصادي الحرج الناتج عن تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، يتطلب الامر من الدولة تبني استراتيجيات ناجحة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص، من اجل مساهمة في زيادة خلق مؤسسات صغيرة و المتوسطة في مختلف القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني، باعتباره المحرك الرئيسي لتحقيق اقلاع اقتصادي فعال يساهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر أخرى للثروة التي تعتبر اهم معايير قياس القوة الاقتصادية للدول من جهة، و كذا العمل على فتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في اطار سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، لهدف تحقيق مستويات مرتفعة للتنويع الاقتصادي.

الخاتمة

خاتمة

سعت الدراسة الى اظهار أهمية ودور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر حيث يعتبر موضوعا هاما و حديث الدارسة لأنه أصبح من القطاعات الأساسية التي بها نحقق التنويع الاقتصادي، فقد برزت في بداية الثمانينيات ضرورة اشراك القطاع الخاص في التنويع لمسايرة التحول الذي يشهده العالم وتوجهه نحو اقتصاد السوق من خلال تكثيف الجهود المبذولة لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرة على المشاركة والمساهمة في التنويع الاقتصادي و اعطائه الدور الرائد في الاقتصاد، وبالرغم من الجهود وتوجيه سياسات الدولة الجزائرية نحو تعزيز و تفعيل دور القطاع الخاص في التنويع بإشراكه في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن القطاع الخاص سجل عجزا في السنوات الأولى من الانفتاح نحو اقتصاد السوق و ذلك بسبب ضعف الخبرة والوضع الأمني الذي كانت تعاني منه الجزائر، و لكن بعد الألفية الجديدة وعودة الاستقرار الأمني ازداد اهتمام الدولة بالقطاع الخاص مما جعله يسجل مساهمته مقبولة في التنويع خاصة في مجال الفلاحة و الخدمات.

اختبار الفرضيات:

وتبعا لما تم ذكره فان اختبار الفرضيات هو على النحو التالي:

يعتبر التنويع الاقتصادي البديل الأول و ضرورة حتمية للدول النفطية للتقليل من المخاطر و الصدمات الاقتصادية

تؤكد صحة هذه الفرضية حيث الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط يجعل الاقتصاد هشا و معرضا للصدمات المرتبطة أساسا بتقلبات أسعار النفط، و لتجنبها لابد من تفعيل دور القطاعات الأخرى غير النفطية و اسهامها في عملية التنويع.

تتوجه الدولة الجزائرية لتشجيع القطاع الخاص كالفاعل استراتيجي في التنويع الاقتصادي.

استراتيجية التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى السنوات من الزمن كما انها تعتمد على وضع مناهج متوازنة، متناسقة و متكاملة تشمل كل قطاعات الاقتصادية من شانها ان تحرك عجلة التنمية، و هذا مايثبت صحة الفرضية.

القطاع الخاص أداة فعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر

تؤكد صحة الفرضية حيث يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في عملية التنمية اقتصادية حيث يوفر القطاع الخاص الاستخدام الأفضل لرؤوس الأموال، اذ يساهم في الناتج المحلي الإجمالي ما ينعكس إيجابا على الدخل الفردي إضافة الى مساهمته في خلق مناصب الشغل و تقليل من البطالة كما يساعم في توفير مداخيل ضريبة لدولة و هو مايسمح لها بتمويل اللازم لعديد من الأنشطة اقتصادية واجتماعية و لتحقيق

ذلك يجب توفر إدارة سياسة داعمة للقطاع الخاص و القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في البرامج التنموية.

النتائج:

وبعد دراستنا لكل هذه النقاط توصلنا إلى النتائج التالية:

– الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يرتكز اساسا على قطاع المحروقات.

– مساهمة القطاعات الاقتصادية الاستراتجية كالزراعة، الصناعة والسياحة في خلق الثروة تبقى ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة معتبرة.

– شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا في حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص حيث سنة 2000 بلغ حجم القروض5,96563999، وفي سنة 2009 بلغ 16,2658059ن، وفي سنة 2020 بلغ 29,6949071 من حجم القروض.

– ساهم القطاع الخاص في انتاج الصناعات الغذائية حيث عرفت انتعاشا خلال الفترة المدروسة، فقد سجل 574201.3 سنة2009 ليرتفع الي 1285864.9 سنة 2020.

– عرفت مساهمة القطاع الخاص في انتاج الخشب والفلين تحسن مستمر حيث سجل مايعادل 18325.8 سنة 2009 ووصل الى 29816.6 سنة 2020، بإضافة الى مساهمته في مواد البناء حيث سجل 57210.1 سنة 2009 ليرتفع الى 95760.3 سنة 2020، و هذا يدل على أهمية البرامج التنموية خاصة بالقطاع الخاص.

– لعب القطاع الخاص في الجزائر دورا لا يستهان به في تطور حجم العمالة حيث ساهم القطاع الخاص في التشغيل سنة 2000 ب40.8% من العمالة وفي سنة 2009 ساهم ب 65.86 %وفي سنة2018 ساهم بنسبة 62.44%.

– أثبتت نتائج قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر وفق مؤشر التنوع ووالتركيز غياب سياسة التنويع الاقتصادي حيث كانت جميع القيم مرتفعة تقترب من الواحد، وهو ما يتماشى مع الطرح النظري لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على البترول كركيزة اساسية في تنشيط الاقتصاد.

– أصبحت هناك حاجه ملحه لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر،التي تعتمد على مصدر وحيد كالنفط في تمويل موازنتها العامة وكذلك في الحصول على الإيرادات العامة.

افاق الدراسة:

بعد عرض اهم النتائج المتوصل اليها بخصوص هذه الدراسة، نرى ان هذا الموضوع يفتح مجالات أخرى للدراسة، يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر:

– مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

- دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل تنويع الاقتصادي في اقتصاديات الأحادية.
- اثر تخفيض قيمة العملة على القطاع الخاص في الجزائر.

المراجع

قـــــــائمة المـــــراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. احمد عدنان طيط، أنيس العمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الاقتصادي، سنة النشر 07-05-2018.
2. أمجد حجازي، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012
3. ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلة- آراء واتجاهات- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005.
4. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة و اثارها على التنمية بالدول النامية، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2004.
5. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2012.
6. محمد رياض الأبرش ، نبيل مرزوق ، الخصخصة أفاقها و أبعادها، بيروت: دار الفكر،2003.
7. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2015.

II. الرسائل الجامعية (اطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير و المذكرات)

1. بلقلة براهيم، اليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009-2008.
2. جعيجع نبيلة، استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة ماجستير, تخصص استراتيجية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007.
3. جودي ليليا، رابية فريال، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل انفتاح الاقتصادي – حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016/2015.

قـــــــائمة المـــــراجع

4. خديجة حساين دواجي، دراسة إحصائية للبرامج التنموية و اثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2004)، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص إدارة و اقتصاد مؤسسة، جامعة عبد حميد ابن باديس، مستغانم، 2015/2014.
5. خميس خليل، واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية- دراسة حالة ولاية الوادي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014.
6. خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي - دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2014/2013.
7. داوود منصور، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصاد ي في الجزائر، مذكرة دكتوراه في القانون، جامعة بسكرة ،2016/2015.
8. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك مالية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2012/2011.
9. شهرزاد زغيب، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري بعد الاستقلال، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة ورقلة ،2004.
10. صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج خلال الفترة 2000 -2012 ، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.
11. عبد العزيز ، تداعيات جائحة كورونا على الدول العربية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2022-2021.
12. عبد القادر يسبع، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2009/2010.
13. عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1973-2004، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق، 2008.
14. قاسمي لخضر، اثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر 2013/2014.
15. مبروكة حجار، تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، ولاية سطيف، سنة 2015-2016.

قـــــــائمة المـــــراجع

16. محمد سعيد بسيوني الجوراني، محددات الاستثمار في مصر في فترة 1975-1997، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قناة سويس، جمهورية مصر العربية، 2002.
17. مدوري عبد الرازق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، وهران، الجزائر،2011/20121.
18. ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر مصر السعودية اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية 2013-2014
19. نورة محمدي ، دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر، جامعة ورقلة، 2006.
20. وسام بوسالم، استراتيجية التنويع الاقتصادي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020-2021.

III. المجلات

1. أسماء زينات، مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، .2016
2. بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الاسباب والحلول، مجلة بحوث إنسانية، العدد37، 2008.
3. بوطلاعة محمد و بن دبيش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات ازمة النفط – إمكانيات الاستفادة من التجارب الدولية- ، العدد 02، 2018.
4. جهاد رحماني، كمال ديب، دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر, دفاتر البحوث العلمية، المجلد10، العدد01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة الجزائر ، 2022.
5. دنيا خنشول، التنويع الاقتصادي في الجزائر الواقع وإمكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7،العدد 1 ،جوان 2020.
6. رشيد فراح، كريمة فرحي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص اداة تنفيذ وتنمية الاستثمارات العمومية ، (نماذج التجارب الدولية و العربية)، مجلة المعارف، العدد 22، جامعة البويرة، السنة 2012.
7. ساسي فطيمة، سعودي عبد الصمد، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، العدد الثالث، اوت2017

قـــــائمة المـــراجع

8. سعود وسيلة، فرحات عباس، الشراكة بين القطاع العام والخاص في انشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار،2017.
9. سفيان عبد لعزيز، لخضر دولي و سمير بن عبد العزيز، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الادارية ،المجلد06 العدد01 ،جوان.2019
10. شهيرة عديس ، زكرياء جرفي وانفال نسيب، دور القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل في الجزائر دراسة قياسية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد02، 2020.
11. طيبي حسين، التونسي فائزة، واقع الخوصصة في الجزائر–دراسة سوسيولوجية–، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد07، العدد28، 2018.
12. عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، 2009–2010
13. عبد صمد سعودي، التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري– دراسة تطبيقية نموذج التنويع –هريشمان هرفندل– ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مجلة أبحاث الاقتصادية معاصرة، العدد 02، جامعة محمد بوضياف مسيلة – الجزائر –، 2019.
14. فريد بشير طاهر، محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية ، مجلة التعاون العدد 51 ، يونيو 2000.
15. قشام إسماعيل، شقراني محمد، الشراكة بين القطاع الخاص والعام كآلية لتحقيق التنمية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04،–العدد 6، جوان2019.
16. الكوط مبارك، قرساس حياة وميلودي مصطفى، صادرات خارج المحروقات الواقع و المأمول– دراسة حالة الجزائر للفترة – 2000 الى 2020، مجلة دراسات الاكاديمية، المجلد 03، العد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص 140.
17. مبروك ساحلي، الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية، حوليات الجامعة الجزائر1، العدد 32 الجزء الرابع، الجزائر: جامعة الجزائر1، 2017.
18. محمد براق ، عبلة محمد، دفع الصادرات خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مجلة شمال إفريقيا، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2006.
19. محمد حسن آل ياسين، التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها، مجلة كلية للعلوم الاقتصادية الجامعة بغداد، عدد04، 2011.

قـــــائمة المـــراجع

20. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور –دراسة تحليلية –تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010 – 2014 ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16 ، 2016.
21. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في فترة 2000–2010، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013.

IV. الملتقيات و المؤتمرات و الندوات

1. أحمد بكاي، محمد السعيد سعيداني شرع يوسف، مستقبل قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي 2021.
2. اولوموبوا اديدجي.ديفيا كيرتي. وهورهيه دي ليون ميرندا وموسيه سو، بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وباكستان المصدرة للنفط، اكتوبر 2019
3. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول استراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 20–21 نوفمبر 2011.
4. رحالية بلال، جابر مهدي، تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع و التحديات –حالة الجزائر–، مداخلة مقدمة ضنن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30 نوفمبر 2016 ، جامعة اكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
5. رمضاني لعلا، مقص سعيد، القطاع الصناعي في الجزائر الواقع والرهانات المستقبلية، 2021/04/08.
6. رندة بدير، دور المرأة في نمو القطاع الخاص، المؤتمر الدولي حول" القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، المعهد العربي للتخطيط، لبنان، 2009.
7. شراد غزلان، حابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي "تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، يومي 29–30 نوفمبر 2016.

قـــــــائمة المـــــراجع

8. شيخي بلال، رحيم سعيد، حتمية تفعيل دور القطاع الخاص و تحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016 ، جامعة أكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
9. طاهري، التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص، دراسة ميدانية بجامعة ام البواقي ص 71.
10. عبدلي ادريس، استراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان النامية من النمط الريعي الى النمط الصناعي، ديسمبر 2017.
11. فراح رشيد، زميت الخير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني، حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 30/29 نوفمبر 2016، جامعة أكلي محند كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، الجزائر.

V. نصوص القانونية و التنظيمية

1. القانون 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، الجريدة الرسمية 47 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

VI. التقارير

1. البنك الدولي تقرير ممارسة انشطة الاعمال2011 .من اجل مساندة اصحاب الاعمال 2010.ص
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالي اقتصاديات بلدان، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مجلس التعاون الخليجي) الامم المتحدة نيويورك.
3. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال سداسي الثاني من سنة 2001.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

قـــــــائمة المـــــراجع

1. La Direction Technique chargée des Statistique d'Entreprises et du suivi de la Conjoncture ،ACTIVE INDUSTRIELLE ،Série E: Statistique Economiques ،Alger ،N°110 ،2021 Décembre – Office National des Statistiques-.

2. OCDE: Accelerating Pre-poor Growth Through Support, Privat Sect Development ,2004

3. United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. http://www.premierministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=3765&Itemid=229

2. https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=DZ

3. https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?locations=DZ

4. https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

5. Preimer-ministre.gov.dz

6. إحصائيات البنك الدولي، متاح على الموقع: https://data.albankaldawli.org

7. الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: https://www.ons.dz